# القسم الثالث

# مستقبل السيطرة على العالم

# الفصل التاسع

# القوة الأمريكية المطلقة

## التسامح والرقاقة المجهرية

لا يضيرني لو كان جاري مؤمناً أو ملحداً. فما يقوله لن يسلبني النقود من جيبي، ولن يكسر رجلي.

- توماس جيفرسون، Notes on the State of Virginia.

1785-1781

بينما يزن الكومبيوتر العملاق مثل جهاز «الدامج والكومبيوتر الإلكتروني والرقمي» (ENIAC) اليوم، والمزود ب 18000 أنبوب فراغي، ثلاثين طناً، فإن أجهزة الكومبيوتر في المستقبل سوف تكون مزودة ب1000 أنبوب فراغي وربما لن يتجاوز وزنه الطن الواحد ونصف الطن.

- Popular mechanics ، عدد آذار، مارس ، سنة 1949

كانت الإمبراطورية البريطانية في ذروة قوتها تضع يدها على مساحة تبلغ ربع سطح الأرض، ويعيش فيها حوالي ربع سكان العالم. وكانت الإمبراطورية التي حكمها أحفاد جنكيز خان أكبر من حيث رقعة الأرض. في المقابل، الولايات المتحدة اليوم تمتد على رقعة لا تتجاوز ٦،٥ في المئة من مساحة الكرة الأرضية، يعيش فيها

سكان لا تتجاوز نسبتهم ٥ بالمئة من عدد سكان العالم [1]. مع ذلك، تُعد أمريكا اليوم قوة مطلقة.

هل أمريكا قوة مطلقة؟ اختلف الأمريكيون حول ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تدفع باتجاه أن تصبح قوة إمبراطورية وذلك منذ نشأة الدولة. ما يزال هذا السؤال موضع نقاش إلى يومنا هذا، وحتى بعد أن حققت الولايات المتحدة التفوق العالمي الذي نشهده حالياً. سوف أتابع تقصي جواب على السؤال المتعلق بنوع السلطة التي تتمتع بها أمريكا، والهدف الذي تبغي الوصول إليه، وذلك في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب. ولكن قبل أن نلتفت إلى المستقبل، يجب أولاً العودة إلى الماضي.

لماذا كانت الولايات المتحدة مُجلّيةً بشكل استثنائي على الصعيدين الاقتصادي والعسكري؟ كان لأرضها الغنية زراعياً دوراً في ذلك بالتأكيد، وكذلك مواردها الثّرّة من المواد الخام، والمسافة الجغرافية الهائلة التي تفصلها عن المخاطر الخارجية، ومؤسسات القطاع الخاص فيها بالرغم من كل السلبيات التي تعانيها، وأسواقها الحرة، والديمقراطية التي تتمتع بها، وحكم القانون. ولكن كما كانت الحال بالنسبة لجميع القوى المطلقة التي سبقتها، فإن السر الحقيقي لقوة أمريكا يكمن في رأسمالها البشري.

إذا كان التسامح النسبي هو مفتاح السيطرة على العالم، فإن الولايات المتحدة كان لها دوماً الدور الريادي الذي تفوقت من خلاله بشكل كبير على جميع أمم أوروبا في هذا المجال. فأمريكا لم تكن مصدر جاذبية للمهاجرين وحسب، إنها أمة تشكلت من المهاجرين. كان الآباء المؤسسون للولايات المتحدة أبناء المهاجرين وأحفادهم، إن لم يكونوا المهاجرين أنفسهم. (أليكساندر هاميلتون المولود في الكاريبي، وصل إلى نيويورك عندما كان في سن السادسة عشرة.) أكثر من خمسة وتسعين في المئة من الأمريكيين اليوم ينحدرون من أصلاب أشخاص عبروا المحيط للوصول إلى هذا المكان.

بطبيعة الحال، عبر العديد من المهاجرين المحيط وهم مقيدون من أرجلهم بسلاسل حديدية. لم تكن ولادة الولايات المتحدة بالنسبة لهم، أو لسكان البلاد الأصليين تحكي قصة من قصص التسامح، بل القمع الوحشي. تأسست هذه «الأمة من المهاجرين» - وعرفت على مدى أجيال من الزمن على أنها أمة - من الأنجلو- سكسونيين البروتستانت البيض. عندما كتب زانغويل، وهو يهودي روسي، مسرحيته المشهورة بعنوان "البوتقة"The Melting Pot فإنه لم يرَ في تلك البوتقة سوى "الأقوام الأوروبية" [٢].

كانت الولايات المتحدة تظهر قدراً كبيراً من التسامح بشأن التنوع الديني بالمقارنة مع جميع القوى الأخرى المعاصرة لها. لقد سُنَّ قانون ثوري بالفعل سنة ١٧٨٩ أعلنت من خلاله الولايات المتحدة تمسكها ليس فقط بالحرية الدينية - مثل بريطانيا والجمهورية الهولندية - بل تبنيها لهذا القانون كمبدأ دستوري يمنع وجود كنيسة وطنية. من ناحية أخرى، يمكن القول إنه بالرغم من سياسة الهجرة المنفتحة التي انتهجتها الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة مارست على امتداد تاريخها قدراً كبيراً من التعصب العرقي والعنصري تجاه بعض الجماعات وخصوصاً القادمين من أمريكا اللاتينية، والأفارقة الأمريكيين، وجماعات أخرى من غير البيض. وبالرغم من إعلانها المتكرر أن «جميع الناس متساوون بالفطرة»، فقد كانت العبودية، والفصل العنصري، والتمييز العنصري، واللا مساواة في المواطَنة حقائقَ طبعت الحياة الأمريكية مدة طويلة. ولم تتحول الولايات المتحدة إلى واحدة من أكثر المجتمعات انفتاحاً من الناحيتين العرقية والعنصرية في تاريخ العالم إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كما لم يكن من قبيل المصادفة أن تلك الحقبة شهدت أيضاً ارتقاء الولايات المتحدة سدة السيطرة العالمية.

سوف يبحث هذا الفصل مسألة تحول الولايات المتحدة من مستعمرة رثة إلى قوة قارية، ثم إلى قوة عظمى، وأخيراً إلى قوة مطلقة. كان هذا الارتقاء ثمرة النتاج المباشر لقدرة أمريكا المستمرة على جذب، ومكافأة، واستيعاب طاقات وإبداعات

جماعات متنوعة من كافة أنحاء العالم. استطاعت الولايات المتحدة أن تنتج دينامية اقتصادية غير مسبوقة أدت بدورها إلى بروز أعظم تجمع للثروة، وأكبر قوة عسكرية مخيفة على وجه الأرض من خلال استيعابها للمنبوذين من البلدان الأخرى؛ وفيما بعد، من خلال استنزاف القوى المنافسة والدول النامية، وذلك بحرمانها من العديد من خيرة أبنائها وأكثرهم ذكاء.

## الفصل الثوري بين الكنيسة والدولة

كان للتطهيريين فضائلهم. كانوا مشهورين بكدّهم ونجاحهم في العمل؛ وكانوا بذلك يمثلون صورة مصغرة عن «أخلاقيات العمل البروتستانتية» التي نادى بها ماكس ويبر. رأوا في التعليم قيمة كبرى. أسس التطهيريون الأوائل أمثال جون هارفارد أولى الجامعات في أمريكا. وكان باستطاعة إنكريس ماثر الذي عمل رئيساً لجامعة هارفارد من سنة ١٦٨٥ إلى سنة ١٧٠١، والذي أسهم أيضاً في إنشاء جامعة يال، قراءة الكتاب المقدس باللغات العبرية واللاتينية والإغريقية.

غالباً ما يُنسى أن التطهيريين لم يكونوا متسامحين دينياً. فنظراً إلى أنهم هربوا من الاضطهاد الديني في أوروبا، مارس التطهيريون أنفسهم الاضطهاد في أمريكا. ونظراً إلى أنهم كانوا يعدون أنفسهم شعب الله المختار - حَمَلة «الدين الصحيح» - فقد أنكر هؤلاء التطهيريون ليس فقط على الكاثوليك واليهود، بل على الإنجيليين والصاحبيين (أي الكويكرز) والمعمدانيين وأتباع أي مذهب من المذاهب البروتستانتية الذين لا يوافقونهم على معتقداتهم بشكل كامل، الحق في أن يختلفوا معهم دينياً. كان ماثر يعتقد أن «التسامح مع الأديان والمعتقدات الأخرى يعني أن الدين نفسه قد ضاع.» وصل تعصب التطهيريين إلى ما يشبه الحمّى في محاكمة السّحَرَة في مدينة "سالم" سنة ١٦٩٢ حين حكم على أكثر من مئة من الرجال والنساء بالسجن بتهمة عبادة الشيطان وممارسة السحر، وقد أعدمت تسع عشرة «ساحرة» شنقاً على "تل أعواد المشانق" في مدينة سالم، كما أعدم اثنان من الكلاب بتهمة اشتراكهما في الجريمة.

كان مذهب التطهيرية واحداً من المذاهب العديدة التي ظهرت في الحقبة الأولى من نشأة أمريكا. قام الإنجليز «بزرع» ثلاث عشرة مستعمرة في أمريكا الشمالية بين سنتيْ ١٦٠٧ و ١٧٣٢. ونظراً إلى أن الاستعمار كان ممولاً من قبل مقاولين يعملون لحسابهم الخاص، فقد تنوعت الهوية الدينية لهذه المستعمرات، وكان ذلك يعتمد على الميول الدينية للممولين، وأيضاً على تركيبة المستوطنين الأوائل. وهكذا، فبينما كانت "نيو إنجلاند" في غالبيتها من التطهيريين الأبرشانيين، كان الصاحبيون (الكويكرز) يسيطرون على بنسلفانيا، وكانت جالية مهمة من الإصلاحيين الهولنديين تعيش في نيويورك. أما ميريلاند، فقد كان يقطنها عدد لا بأس به من الكاثوليك، وكان الإنجيليون يشكلون الغالبية في فيرجينيا وجورجيا وكل من كارولينا الشمالية والجنوبية. وكان أفراد من طائفة المشيخيين البروتستانت، وبعض الجاليات اليهودية الصغيرة موزعين في بعض المدن الكبرى.

مع ذلك، وبالرغم من هذا التنوع الجغرافي الديني، كانت الحرية الدينية في أمريكا المستعمَرة تمارَس على المبدأ اللاذع الذي يقضي بأنه «إذا لم يعجبك الدين الذي نمارسه، فإن لك كامل الحرية في الذهاب إلى مكان آخر.» وقد عبر عن ذلك القسّ "ناثانيال وارد" من ماساشوستس بالقول: «كل من لا ينتمي إلى الأبرشانيين لديه كامل الحرية في أن يبقى بعيداً عنا، ومن الأفضل لهؤلاء مغادرة المنطقة بأسرع ما يمكن.» باستثناء المقيمين في "رود آيلاند" لم يشعر الأمريكيون المستعمِرون بأي تأنيب للضمير بسبب تأسيس دين للأغلبية، وإنكار حق الآخرين في عدم اعتناق ذلك الدين. عندما اكتملت حقبة تأسيس المستعمرات الإنجليزية الجديدة بحلول سنة ١٧٣٢، كان خمس وثمانون في المئة من الأمريكيين يعيشون في مدن لكل منها كنيستها الخاصة بها. وكان من الطبيعي آنذاك أن من لم يكن يعتنق الدين على مذهب الكنيسة السائد في هذه المدينة أو تلك، لم يكن له الحق في التصويت أو الترشح لمنصب عام في المدينة. كانوا في بعض الأحيان يطردون من المدينة. على سبيل المثال، كان أي شخص من أتباع المذهب "الصاحبي" يحل في فيرجينيا التي

تتبع المذهب الإنجيلي، «يتم إلقاء القبض عليه فوراً ويلقى به في السجن من دون أن يكون له الحق في الخروج بكفالة» إلى أن يتعهد بمغادرة المستعمرة «بأقصى سرعة، وبشرط ألاّ يعود إليها ثانية» [٣].

إلا أن تغييرات عظيمة كانت تلوح في الأفق. فبالرغم من وجود أشخاص مثل ناثانيال وارد يدافعون عن «الطهارة والبساطة» الدينية، فإن أمريكا كانت تمر بمرحلة من التحول الفوضوي. ازداد عدد السكان بشكل مطرد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسبب قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين الذين تدفقوا على أمريكا من جميع أنحاء أوروبا، والذين أسهم وصولهم في تعزيز الفورة التجارية؛ وكان هؤلاء يحملون أفكاراً اعتبرت هرطقية، وأفكاراً دينية جديدة. فإلى جانب الأبرشانيين والإنجيليين ظهر فجأة "التقويون" الألمان واللوثريون السويديون، والهوغونيون الفرنسيون، والإصلاحيون الأيرلنديون الشماليون.

كانت التجارة عاملاً مهمًا في التسامح الديني. فقد تبنى التجار من ذوي التأثير والنفوذ الحرية الدينية لأن سياسة الإقصاء أعقبتها انعكاسات سلبية على تجارتهم. أساساً، كان زبائنهم وعملاؤهم وممولوهم وخبراؤهم الماليون وشركاؤهم التجاريون ينحدرون من مذاهب وأقوام وديانات مختلفة – حتى من غير المسيحيين. كان هذا بالضبط هو محور تفكير البرلمان البريطاني سنة ١٧٤٠ عندما أقر القانون العام القاضي بتجنيس اليهود في المستعمرات الأمريكية. وقد شرح اللورد فيليب هاردويك ذلك بالقول: «حتى بالنسبة إلى اليهود، سيكون من الخطأ الفادح تثبيط عزائمهم، أوثنيهم عن الذهاب والاستيطان في المستعمرات الأمريكية، إذا لم أقل إنه سيؤدي إلى خراب وكساد في تجارة المستعمرات جميعها.»

في تلك المرحلة نفسها تقريباً، اكتسحت المستعمرات ما يمكن أن يطلق عليها وصف «الثورة الاستهلاكية» في مجال الدين – التي من الأنسب وصفها "باليقظة الكبرى". قاد تلك الثورة أشخاص مفعمون بالحيوية مثل جورج وايتفيلد وعشرات

من الوعاظ الإنجيليين المتجولين الذين بدؤوا يعرضون «بضاعتهم» الجديدة عن الإنجيل متجاهلين خط الأبرشية، ومتحدّين سلطات الكنائس الرسمية. كان هؤلاء المبشرون المتجولون - مثل المبشرين التلفزيونيين في أيامنا هذه - مقاولين دينيين في الشوارع والساحات العامة. كانوا يعلنون عن بضاعتهم بشكل حماسي، مانحين وعوداً بالأمل ومؤكدين على الحرية الفردية. علموا الناس أن الخلاص يمكن تحقيقه فقط من خلال التجربة الشخصية، وليس من خلال العقائد الكنسية الجامدة. كانوا هم الدعاة لأنفسهم، وذاع صيتهم ولاقوا الكثير من النجاح. كانوا يمارسون الوعظ والإرشاد في أي مكان يستطيعون جمع الجمهور ومخاطبته - على عتبات المحاكم، وفي زوايا الشارع، والحدائق العامة، وحتى في حلبات السباق والفنادق - وقد استطاعوا بذلك استقطاب عشرات الآلاف من المستوطنين.

شعر رجال الكنيسة التقليديون بالاستياء جراء ذلك. قال أحد القساوسة الإنجيليين من جنوب كارولينا: «تقوم بنسلفانيا ونيو إنجلاند سنوياً بإرسال مجموعة من الأشخاص المتجولين وتنشرهم ضمن هذا الخليط من الأديان - المسيحية الصحيحة الحقة غائبة. ... لو كان باستطاعة أحد هؤلاء التقاط شلن من حفل زفاف أو من جنازة، فلن يتردد أي من هؤلاء المستقلين من وضعه في جيبه.» وقال قس من فيرجينيا اسمه باتريك هنري، وهو إنجيلي أيضاً: «يقوم هؤلاء المتجولون بإثارة جماهيرهم إلى أقصى درجات الهياج الديني، ويتركونهم على تلك الحال من فقدان السيطرة على مشاعرهم مدة عشرة أو اثنتي عشر شهراً، إلى أن يأتي موّتور آخر من بينهم ليعيد على مسامعهم الشيء نفسه مرة أخرى.»

فجأة، انتهى كل شيء في طرفة عين. فمع نهاية أربعينيات القرن الثامن عشر تلاشت تلك اليقظة الكبرى بدرجة كبيرة - ولكن ليس قبل أن تغير المشهد الاستعماري بشكل دراماتيكي. بدأ العديد من هؤلاء الوعاظ المتجولين وأتباعهم بممارسة طقوسهم الدينية الخاصة بهم، أو قاموا بالانضمام إلى مذاهب الأقليات كالمعمدانيين؛ وحدثت فورة في صفوف المنشقين عن الخط الكنسي العام. ونظراً

إلى أن الأتباع الجدد لم يكونوا من عامة الشعب أو الطبقة الوسطى وحسب، بل من مواطنين من علية القوم، لم يعد أولئك المنشقون منبوذين. فقد تحولت ماساتشوستس المحافظة إلى التعددية. ففي سنة ١٧٤٧، ذكر أحد أهالي بوسطن «أن من بين الكنائس في مدينته، هناك ثلاث كنائس أسقفية، وعشر كنائس مستقلة، وكنيسة فرنسية على طريقة جنيف، وكنيسة معمدانية البالغين، وأخرى صاحبية.» وهكذا فقد تبخر حلم التطهيريين الذي نادى بوجوب إقامة كنيسة وحيدة تضم تحت مظلتها الجميع[٤].

وكان للإنجيليين المتجولين الذين أصروا على مبدأ الحرية الفردية في اختيار المعتقد خلفاء لهم لم يكونوا في الحسبان: وأعني بذلك الآباء المؤسسين للأمة. أهم ما كان يميز قادة الثورة الأمريكية هو انتماؤهم إلى عصر التنوير بالرغم من تبنيهم لأسماء مستعارة لاتينية مثل "بوبليوس" و"فابيوس" وذلك في محاكاة واضحة للجمهورية الرومانية. وبالرغم من أن كلاً من جورج واشنطن، وتوماس جيفرسون، وبنيامين فرانلكين، وجيمس ماديسون وآخرين كثر، لم يكونوا بالضرورة غير متدينين، إلا أنهم غلّبوا العقل على الكتاب المقدس، كما كانوا من أشد المنتقدين للأصولية الدينية. عبر توماس جيفرسون عن هذه المسالة بالقول: «تعرض الملايين من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء منذ بداية المسيحية للحرق والتعذيب والتغريم والسجن؛ إلا أننا لم نتقدم بمقدار بوصة واحدة باتجاه الوحدة الدينية. ماذا كانت نتيجة الإكراه؟ النتيجة هي أن نصف العالم تحول إلى مجموعة من الحمقى، والنصف الآخر تحول إلى مجموعة من المنافقين»[٥].

خبِر الثوريون الأمريكيون بأنفسهم حتى قبل نيل الاستقلال، الفوائد الملموسة التي يحققها التسامح. لم يكن أمام الأمريكيين خيار سوى تجهيز جيش من المقاتلين الذين ينتمون إلى كافة الأديان والمذاهب في معرض تصديهم للبريطانيين. علق جون آدمز بعد انتصار المستعمِرين بالقول إن المقاتلين كانوا خليطاً من الروم الكاثوليك، والأسقفيين، والمشيخيين، والمنهجيين الميثوديين، والمورافيين البروتستانت، والرجال

المعمدانيين، واللوثريين الألمان، والكالفينيين الألمان، والخلاصيين، والسوسنيين، والمستقلين، والأبرشانيين، وخيالة البروتستانت، والأخويين البروتستانت، والموحدين والملحدين، و"البروتستانت الأميين".»

كان الدستور الذي تبناه الآباء المؤسسون سنة ١٧٨٩ في غاية التطرف. فقد ذهب هذا الدستور إلى أبعد مما ذهبت إليه قوانين التسامح الإنجليزية، وتجلى ذلك في إحجام ممثلي المستعمرات الثلاث عشرة بشكل لا لبس فيه عن اعتبار الدستور وثيقة دينية، أو قيام كنيسة رسمية واحدة تمثل البلاد بكل أطيافها. كانت المرة الوحيدة التي ذكر فيها الدين في الدستور الأصلي تتمثل في بند يرفض إجراء اختبارات دينية كشرط من شروط تبوء أي منصب.

أدى غياب أي أثر أو ذكر للدين في الدستور إلى موجة من الاستياء وجملة من الاتهامات بالإلحاد والخيانة من قبل العديد من الأوساط. لكن الآباء المؤسسين - المنتمين إلى طبقة الأشراف الذين لم يكونوا بالضرورة ممثلين لعامة الشعب، والذين تلقوا تعليماً عالياً - كانوا يعتقدون أن الاختيار الديني الحر هو أفضل طريق لتجنب النزاعات الطائفية في أي مجتمع اندماجي متعدد. كان العديد منهم بمن فيهم ماديسون، متأثرين جداً بأفكار آدم سميث الذي ارتأى أنه مثلما هي حال البضائع في الأسواق غير المنظمة، فإن «وجود أعداد كبيرة من المذاهب الدينية» - يفضل أن تكون ما بين مئتين إلى ثلاثمئة مذهب - سيؤدي إلى منافسة صحية بين القادة الدينيين لتلك المذاهب، مما سينتج عنه في نهاية المطاف مجتمعاً أقل تعصباً، وأكثر اعتدالاً [٦].

تم تبني التعديل الأول على الدستور سنة ١٧٩١، وفيه مُنِع الكونغرس من تأسيس كنيسة وطنية، وتم إصدار تشريع يحمي حق المواطنين في ممارسة الدين الذي يعتنقونه بحرية. بعد ثماني سنوات على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة للعالم من خلال معاهدة طرابلس، أن «حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تُبْنَ إطلاقاً

على أسس الدين المسيحي. ... وأنه لا يوجد في تركيبتها أي شكل من أشكال العداوة للقوانين الإسلامية والدين الإسلامي.» من جديد، أثار هذا «العصيان لأوامر الرب» من قبل المسؤولين الحكوميين مشاعر الغضب لدى المستعمرين. بدأ الترقب المشوب بالهلع ينتشر بين معارضي الدستور الذين تحدثوا عن احتمال وصول أحد البابويين أو اليهود أو المسلمين إلى سدة رئاسة الولايات المتحدة.

إلا أن كل ذلك لم يفرض على الآباء المؤسسين التراجع عن دفاعهم عن الدستور العلماني. وفي الوقت الذي كان جورج واشنطن يؤمن بأن الكنائس تبلور الشخصية الأخلاقية، فإنه حثّ بقية العالم على اتباع النموذج الأمريكي. كتب في هذا الصدد ما يأتي: «إن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لهم الحق في أن يفخروا بأنهم قدموا للإنسانية أمثلة على السياسة الليبرالية الموسعة؛ وهي سياسة جديرة بأن تكون مثالاً يحتذى. فالجميع يتمتعون بحرية الضمير على قدر المساواة.»

ولكن أكثر ما كان مدعاة للاهتمام - وهو ما ميز الرئيس الأول للولايات المتحدة عن سايروس الكبير، أو حتى وليام أوف أورانج - أن رأي واشنطن فيما يتعلق بالحرية الدينية يمثل حقاً أساسياً للفرد، وليس منة يهبها له من هم في موقع السلطة. وفيما يأتي، ما قاله حرفياً حول هذا الموضوع: «لم يعد مقبولاً الحديث عن التسامح بعد الآن كما لو أنه هبة من قبل فئة من الناس لفئة أخرى بشأن منحها الحرية في ممارسة حقوقها الطبيعية، ويسعدني القول إن حكومة الولايات المتحدة التي لا توفر غطاء للكراهية، ولا تغض الطرف عن أي شكل من أشكال الاضطهاد، لا تطالب مواطنيها الذين يعيشون في كنفها سوى أن يكونوا مواطنين صالحين» [٧].

بطبيعة الحال، لم يتمتع الكثيرون في الولايات المتحدة حتى بعد سنة ١٧٩١، بالحرية الدينية الكاملة على أرض الواقع. فمن ناحية، كان التعديل الأول على الدستور لا ينطبق في بداية الأمر سوى على الحكومة الفيدرالية. فقد استمرت بعض الولايات خصوصاً في "نيو إنجلاند"، ببناء كنائسها البروتستانتية. وكانت

بعض هذه الولايات تشترط حضوراً إلزامياً للقداس في الكنائس. إضافة إلى ذلك، حصرت معظم الولايات الأمريكية الأولى حق التصويت، وحق استلام مناصب حكومية بالمسيحيين. وكان لا بد من الانتظار لعدة عقود لاحقة قبل التخلص من آخر هذه الآثار الكنسية الرسمية.

مختصر القول إن الولايات المتحدة، ومنذ ولادتها، قامت على المبدأ التنويري المتمثل في التسامح الديني الذي ورثته عن هولندا وبريطانيا، لكنها قامت بتوسيع أفق هذا التسامح الذي أصبح أكثر شمولية. ومع حلول نهاية القرن الثامن عشر، أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من دون منازع، في التسامح الديني.

يجب ألاّ يتم الخلط بين التسامح الديني والتسامح العرقي. هنا يمكن القول إن الآباء المؤسسين عانوا، مع بعض الاستثناءات، من العنصرية العمياء التي سادت زمانهم. ربما لم يدر في خلد جورج واشنطن وتوماس جيفرسون أن الحرية الدينية يمكن أن تشمل عبيدهم السود. تشير السجلات التي تعود إلى سنة ١٨١٣، إلى أن العبيد في المزارع الجنوبية الذين قامت عائلاتهم بتسميتهم عند الولادة بأسماء إسلامية مثل "فاطمة" و "سالمة" و "عثمان" قد أعاد أسيادهم تسميتهم بأسماء مثل "نبتون" و "أفلاطون" و "هاملت". وهكذا فلم يكن للعبيد، أو سكان البلاد الأصليين في ظل دستور الولايات المتحدة «المتنور» أي حقوق على الإطلاق [٨].

ربما لأسباب لن نستطيع فهمها على الإطلاق، غالباً ما كان التعصب يرتبط بلون البشرة ارتباطاً وثيقاً. رأينا ذلك في الأسلوب الذي اتبعته بريطانيا في مستعمراتها من غير البيض؛ وما تزال أوروبا الغربية تواجه حقائق العنصرية المؤلمة إلى يومنا هذا. في الحال الأمريكية، كان التمييز المستند إلى العرق هو سمة تاريخ الهجرة ومحاولة التأقلم في الولايات المتحدة منذ بدايتها. كان المستعمرون الأوائل والآباء المؤسسون ينحدرون جميعاً من أصول أوروبية غربية أو شمالية؛ وكلما أتت موجة

جديدة من المهاجرين الذين يشبهونهم أو يتشبهون بهم، كانت فرص التعامل معهم بنوع من التسامح أكبر.

كانت الغالبية الساحقة من المهاجرين (الطوعيين) إلى الولايات المتحدة حتى نهاية القرن التاسع عشر ممن يمكن أن نعتبرهم اليوم من «البيض». بالطبع، كانت هذه العبارة دائماً وما تزال، مطاطة. تأملوا على سبيل المثال التصريح المذهل حول لون البشرة الذي أدلى به بنيامين فرانكلين حول لون البشرة في مقالته التي كتبها سنة ١٧٥١ بعنوان «ملاحظات حول ازدياد عدد البشر»:

> عدد الشعوب ذات اللون الأبيض الصرف في العالم أجمع، صغير جداً من حيث النسبة. كل شعوب أفريقيا هي سوداء، أو ذات بشرة سمراء تميل إلى الصفرة. وكل شعوب أمريكا كذلك (باستثناء القادمين الجدد). وفي أوروبا، الأسبان، والطليان، والفرنسيون، والروس، والسويديون ينتمون عموماً إلى ما يمكن أن نطلق عليه وصف داكني البشرة؛ أما بالنسبة للألمان، باستثناء السكسونيين فقط، والذين يشكلون مع الإنجليز قاعدة الشعوب البيضاء على وجه الأرض. ... ربما أكون منحازاً إلى لون بشرة أبناء بلدي ... ومع ذلك، فهذا الانحياز هو أمر طبيعي بين بني البشر.

كان ذلك رأي فرانكلين قبل حصول أمريكا على استقلالها، وكان حينها ما يزال بريطانياً وطنياً متحمساً. (قام بحذف هذه الفقرة بنفسه قبل ان يأذن بطباعة بقية المقالة سنة ١٧٥٤.) ولكن في ستينيات القرن الثامن عشر، خاض فرانكلين مرحلة تحول كبرى على الصعيد الشخصي. ففي زيارة له قام بها إلى لندن، أثارت طبقة النخبة البريطانية استياءه، وهكذا، وبدلاً من ذلك، وجد لنفسه أصحاباً ومعارف من الإسكتلنديين والصاحبيين. أثارت غضبه الأوصاف التي كانت تطلق على المستوطنين الأمريكان الأوائل في الصحف الإنجليزية مثل: «جماعات من المشردين الإسكتلنديين والأيرلنديين والأجانب، المنحدرين من أصلاب مجرمين محكومين، ومتمردين ناكري الجميل، إلخ.» بعد عودته إلى فيلادلفيا، أصبح فرانكلين شخصاً آخر. لم يتبين له أن المستعمرات لها هوية منفصلة وحسب، بل أصبح الآن من

دعاة مقاربة فكرة المواطنة الأمريكية الصرفة. وهكذا، فقد أصبح فرانكلين بحلول سنة ١٧٨٣، واحداً من أشهر وأقوى المنادين بالسماح بفتح باب الهجرة للجميع على مصراعيه: «كل شخص يهاجر إلى هذه البلاد، ... ويضع يده على قطعة أرض» سيضيف إلى قوة هذه الأمة [٩].

وصل فرانكلين إلى القناعة بأن الهجرة هي مفتاح النجاح الأمريكي. وقد أثبت القرنان اللاحقان صحة قناعته تلك.

## الأمريكان «الماكرون»، والمعركة الأولى لاجتذاب عمالة أوروبا الماهرة

أكد توماس جيفرسون في سنة ١٧٧٤ أن «الطبيعة منحت البشر الحق في مغادرة البلاد التي ولدوا فيها عن طريق المصادفة وليس باختيارهم» كي يبحثوا «عن أماكن جديدة ليستوطنوا فيها». تصادف إعلان جيفرسون حول الحقوق الطبيعية بشكل مميز مصالح أمريكا الذاتية. فبعد الثورة، كانت أمريكا متعطشة للقوة العاملة، خصوصاً من العمال المهرة والحرفيين الذين يملكون أحدث الخبرات المعرفية والصناعية التي لا غنى عنها من أجل النجاح الاقتصادي. لم يكن مما يبعث على الدهشة أن أوروبا لم توافق جيفرسون على ما قاله. وكما بيّن دورون بن عطار في كتابه "أسرار التجارة" Trade Secrets فقد ناضلت أوروبا بشدة من أجل منع هجرة عمالها المهرة إلى أمريكا المستقلة حديثاً. أما الأمريكان من جانبهم، فقد فعلوا كل ما بوسعهم لاجتذاب الأوروبيين المزودين بخبرات تقنية.

وضعت مدن ولاية ماساتشوستس إعلانات في الصحف الإنجليزية تعرض فيها أراضٍ وأخشاب للمهاجرين الراغبين في بناء المطاحن وتشغيلها. واستطاع مقاولون من نيويورك اجتذاب ثلاثة عشر من "أفضل" عمال الحديد في مدينة شيفيلد الإنجليزية وذلك بتقديم "منح مباشرة" لهم مقابل الهجرة: رواتب مضمونة لهم ولأفراد عائلاتهم الباقين في الوطن مدفوعة مدة سنتين. وكان وكلاء التعاقد يجوبون

أنحاء أوروبا بحثاً عن العمال المهرة. سنة ١٧٨٤، تمكنت شركة وادسورث وكولت في ولاية كنيتيكت من إقناع مئة من عمال النسيج الإنجليز بأن يعيدوا تموضعهم في مدينة هارتفورد. كما تمكن مقاول من مدينة بلتيمور في السنة نفسها من العودة من أوروبا مصطحباً معه ثمانية وستين من نافخي الزجاج من ألمانيا، وأربعة عشر آخرين من هولندا.

تحولت المنافسة بين أوروبا وأمريكا بعد هذا مباشرة إلى معركة حامية. بدأت أوروبا بسن قوانين صارمة تمنع التعاقد مع جهات أجنبية. وقد أُودع توماس فيلبوت -على سبيل المثال-، في السجن سنة ١٧٨٨، وتغريمه مبلغ خمسمئة جنيه إسترليني بسبب قيامه بتقديم إغراءات لعمال أيرلنديين للهجرة إلى أمريكا. ازدادت حدة القلق بشأن هذه المسألة في إنجلترا خصوصاً. صدر كراس في لندن في تسعينيات القرن الثامن عشر يتضمن تحذيراً بأن «الكثير من العملاء يجوبون كالطيور الجارحة ضفاف نهر التايمز بحثاً عن أمثال هؤلاء الحرفيين، والميكانيكيين والخبراء الزراعيين والعمال الراغبين في التوجه إلى أمريكا.» حذر وليام سميث الذي عين فيما بعد بوظيفة كبير القضاة في كندا في نشرة مشابهة من أن الأمريكان "الماكرين" يقومون بإغراء الإنجليز لترك بلادهم. كان الأمريكيون يحاولون في واقع الأمر «من خلال ادعائهم الكاذب بفتح موانئهم بموجب اتفاقية تجارية» للصناعيين الإنجليز تقديم إغراءات «لأفضل الحرفيين والصناعيين الإنجليز من أجل القيام بما عجزت عن القيام به عائلة البوربونيين برمتها بواسطة السيف.»

ردت لندن على تلك المحاولات بسن قوانين في منتهى القسوة منعت بموجبها الحرفيين البريطانيين والأيرلنديين من الهجرة إلى الولايات المتحدة. ومع بداية القرن التاسع عشر، لم يكن بمقدور أي شخص يفكر في الهجرة ركوب سفينة في ميناء ليفربول أو أي مدينة بريطانية أخرى من دون أن تكون بحوزته وثيقة موقعة من «مشرفي الكنيسة والمراقبين» في أبرشيته تفيد بأنه «ليس، أو لم يكن يوماً أبداً ، عاملاً صناعياً أو حرفياً في مجال تصنيع الصوف، أو الحديد، أو الفولاذ، أو

النحاس، أو أي معدن آخر؛ وأنه ليس، أو لم يكن يوماً أبداً من صانعي ساعات اليد أو ساعات الحائط، أو عمل في أي صناعة أو حرفة ماهرة مهما كانت على الإطلاق.» كانت العقوبة تتمثل في نزع الجنسية ومصادرة الممتلكات. وعندما كان أي من هؤلاء يضبط متلبساً، كانت توجه إليه تهمة الخيانة.

لم تقتصر مثل هذه الإجراءات على إنجلترا وحدها. قامت البندقية بعزل حرفييها من نافخي الزجاج في جزيرة مورانو، وهددت من يفكر في الهجرة بعقوبة الإعدام. قامت الدول الأوروبية من مدة إلى أخرى طيلة القرن الثامن عشر باستصدار تشريعات تمنع بموجبها الهجرة (بالرغم من أنها كانت غالباً ما تبعث بجواسيس لاستقطاب الأيدي الماهرة من بلدان أخرى منافسة). فرضت ألمانيا على المهاجرين تقديم طلب للحصول على إذن بالمغادرة، ودفع مبالغ طائلة لتحقيق ذلك. صدرت العديد من الكراسات التي تصف حال الفقر المدقع في أمريكا؛ وزعمت إحدى النشرات أن المهاجرين الألمان أصبحوا في حال من الفقر المدقع لدرجة أنهم اضطروا «للتخلي عن أولادهم القُصّر» الذين «لن تقع أعينهم بعد ذلك على آبائهم، وأمهاتهم، وإخوتهم، وأخواتهم ثانية أبداً» [١٠].

لكن مد الهجرة الأوروبية لم يكن بالإمكان إيقافه. فالأمريكيون الذين لم يكن في نيتهم التراجع - سواء كانوا مقاولين يعملون لحسابهم الخاص، أو مسؤولين حكوميين مثل وزير الخزانة أليكساندر هاملتون - استنبطوا طرائق لمواجهة الحملات الدعائية المناهضة لأمريكا في الخارج، والمناورة على القيود التي وضعتها أوروبا على الراغبين في الهجرة. وضعت الرسائل الواردة من أمريكا التي وجهها المهاجرون إلى أصدقائهم في العالم القديم النقاط على الحروف:

> يمكن لأي شخص يزاول أي مهنة، يدوية كانت أم آلية، بجهد مخلص، وحصافة عادية أن يحقق حياة مستقلة له ولأفراد عائلته؛ فأجور العمل هنا مرتفعة، وتعادل ضعف الأجور التي كنا نتلقاها في إنجلترا، و تبلغ أربعة أضعاف الأجور التي يتلقاها نظراؤنا في فرنسا. عدد السكان هنا ضئيل نسبياً، وهناك طلب

كبير على العمالة في جميع أنواع المهن، وعدد الوظائف المتوافرة كبير جداً، أما الأراضي فأسعارها رخيصة للغاية، والضرائب جد منخفضة. أما بالنسبة إلى الإنفاق العام والديون، فإنها خفيفة جداً.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وجد أكثر من مليونين ونصف المليون من «المهاجرين غير الشرعيين» - كانوا غير شرعيين ليس بمعنى أنهم خالفوا قوانين الهجرة الأمريكية التي لم تكن في الأساس موجودة، بل قوانين بلدانهم الأصلية لأنهم كانوا أصحاب مهارات يحظر على أصحابها مغادرة بلدانهم - طريقهم إلى أمريكا قادمين إلى العالم الجديد. كانت معظم محالج القطن في أمريكا تدار من قبل المهاجرين الإنجليز من ذوي الخبرة. وفي سنة ١٨٥٠، كان ثلاثة أرباع عمال الغزل وعمال النسيج في المدينة الألمانية في بنسلفانيا من الوافدين الجدد.

حدثت فورة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر، ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى المهاجرين الذين كانوا تلقوا تدريباً جيداً، وجلب العديد منهم معه مهارته التي اكتسبها خلال سنوات من العمل في المصانع الأوروبية. كان أحد أهم المساهمين في هذا المجال هو صاموئيل سلاتر الذي يُعد -من وجهة نظر الكثيرين - أباً للثورة الصناعية في أمريكا. عمل سلاتر في إنجلترا في صباه كمتدرب في أحد مصانع النسيج التي تستخدم آلات غزل جديدة ومبتكرة، اخترعها ريتشارد أركرايت. رقي سلاتر بسرعة إلى وظيفة مراقب لأنه كان سريع الفهم والاستيعاب. إلا أن سلاتر لم يكن باستطاعته مقاومة الإغراءات التي تتناقلها القصص حول أمريكا. عبر سلاتر المحيط الأطلسي بعد أن ادعى أنه عامل مزرعة، ووصل إلى أمريكا من دون أن تكون لديه أي رسومات تقنية أو تجهيزات.

نقل سلاتر أكثر تكنولوجيا في صناعة النسيج تقدماً في العالم من بريطانيا إلى أمريكا، وذلك من خلال إعادة بنائها معتمداً في ذلك بالدرجة الأولى على ذاكرته. ومع بداية القرن التاسع عشر، بدأت معامل الغزل والنسيج التي اعتمدت في تصميمها على النموذج الذي بناه سلاتر بالعمل في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. في غضون

تلك الحقبة تقريباً، قام فرانسيس كابوت لويل من ولاية ماساتشوستس، بعد سنوات قضاها في التجوال في مصانع غلاسكو ومانشستر، باختراع آلة تقوم بكافة مراحل إنتاج النسيج – تمشيط الخيوط، وغزلها ثم نسجها – في المصنع نفسه. لم تمض على ذلك سوى سنوات قليلة حتى بدأ أول مصنع مدمج للخيوط القطنية في العالم بالعمل في مدينة والثام بولاية ماساتشوستس. وبحلول العشرينيات من القرن التاسع عشر، بدأ الإنتاج الصناعي الأمريكي يقترب من مستوى إنتاج بريطانيا، وكانت تكنولوجيا النسيج في الولايات المتحدة من زوايا عديدة، أكثر تقدماً من مثيلتها البريطانية[١١].

أعطى العديد من المهاجرين دفعاً إضافياً لأمريكا الفتية من خلال تزويدها بأسرار تكنولوجية ومهارات مختلفة. اصطحب أيرين دو بون، وهو مهاجر من فرنسا، معه تكنولوجيا البارود إلى الولايات المتحدة. أسس أيضاً شركة E. I. Du Pont de Nemours & Company، وهي اليوم إحدى أكبر شركات الكيماويات في العالم. اكتشف جوزيف بريستلي الأكسجين وحقق فتحاً كبيراً في مجال الكهرباء. (أطلق على بريستلي أيضاً لقب أب المياه الغازية لأنه هو من اخترع الماء المهدرج.) ساعدت مثل هذه الأسماء، وغيرها من موجات لا تحصى من "الأدمغة النازفة" من أوروبا في تحويل الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر من بركة مياه راكدة إلى واحدة من أهم القوى الصناعية في العالم.

كان التسامح الأمريكي عاملاً أساسياً في ذلك. بطبيعة الحال، لم تكن الغالبية الساحقة من المهاجرين من ذوي المهارات العالية والمخترعين قد لجأت إلى أمريكا هرباً من الاضطهاد الديني أو السياسي. كان هؤلاء يبحثون عن فرص اقتصادية أفضل؛ إلا أن أهم ما جعل الولايات المتحدة أرض الفرص، كان انفتاحها النسبي وتعدديتها. لم تكن بلدان أوروبا "أمماً من المهاجرين" بالمعنى الذي كانت عليه أمريكا. كانت فرص الأوروبيين الفقراء المغامرين في ترك مواطنهم الأصلية، وتحقيق النجاح في بلد أوروبي آخر، على امتداد القرن التاسع عشر وحتى أكثر مراحل القرن العشرين، محفوفة بالحواجز والمصاعب بما في ذلك العداوات الدينية التاريخية،

والشوفينية الثقافية، والتعصب الاجتماعي، والاختلافات والحواجز اللغوية. في المقابل، كانت أمريكا بتعدديتها الدينية، وحراكها الاجتماعي، وجالياتها المتعددة اللغات، منفتحة بشكل لافت على المواهب، والراغبين في الاستثمار بغض النظر عن أي خلفية أوروبية أتى منها هؤلاء. لم تكن هناك بمعنى من المعاني، حدود للطموح في أمريكا.

كان بإمكان المهاجرين أن يرتقوا إلى أعلى المستويات في المجتمع الأمريكي من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وقد احتل العديد منهم مواقع عليا. شغل ألبير غالاتين، وهو خبير مالي بارع من سويسرا، منصب وزير الخزانة في عهد جيفرسون. وكان غالاتين هو من رتب لشراء أراضي لويزيانا، وقام بتمويل الرحلات الاستكشافية لبعثة "لويس وكلارك". استهل جون جاكوب آستر، وهو من التابعية الألمانية، حياته المهنية في أمريكا ببيع الأدوات الموسيقية. بعدها بمدة قصيرة، أسس "شركة الفراء الأمريكية" وأصبح أكثر الرجال الأمريكان ثراء في المرحلة التي سبقت الحرب الأهلية في أمريكا. بدأ ماركوس غولدمان، وهو يهودي ألماني، كبائع متجول يبيع بضاعته على عربة تجرها الخيل. لم يمضِ وقت طويل قبل أن يتحول إلى بيع الكمبيالات وأذون السندات. بلغ رأسمال شركته التي تدعى: Goldman"s Sachs & Co بحلول سنة ١٩٠٦، خمسة ملايين دولار. (بلغت قيمة أسهم هذه الشركة في شهر حزيران، يونيو، سنة ٢٠٠٧، حوالي ١٠٠ بليون دولار.) أما في سنة ١٨٤٧، فقد هاجر أندرو كارنيغي، الصبي الإسكتلندي الذي لم يكن يملك شروى نقير، والبالغ من العمر اثنتي عشرة سنة إلى بيتسبيرغ مع عائلته. بعد خمسين سنة، أسس شركة أطلق عليها فيما بعد اسم "الولايات المتحدة للفولاذ"، وأصبح أغنى رجل في العالم [١٢].

## الهجرة الأطلسية الكبرى
## وبروز أمريكا قوة إقليمية

لم يجلب المهاجرون الأوروبيون معهم إلى أمريكا المهارة وروح المقاوَلة وحسب. فقد جاؤوا أيضاً بالقوة البشرية. كانت الولايات المتحدة على امتداد القرن التاسع عشر بحاجة ماسة إلى القوة العاملة من أجل زراعة الأرض، وبناء السكك الحديدية، واستيطان مناطقها الداخلية، وتوسيع مناطقها الحدودية. عبر أبراهام لينكولن عن تلك الحاجة بالقول إن «هناك نقصاً كبيراً في اليد العاملة في كل المجالات؛ خصوصاً في مجالات الزراعة، والمناجم، واستخراج الحديد والفحم اللذين نعدهما من المعادن النفيسة».

كان من المستحيل على أمريكا أن تستمر في توسعها القاري لولا الملايين من المهاجرين الذين تدفقوا عليها من بريطانيا وأيرلندا وألمانيا واسكندنافيا، وفي مرحلة لاحقة، من إيطاليا وشرق أوروبا. قام المهاجرون الأيرلنديون ببناء قناتيّ "إيري وأوهايو" (كانوا أحياناً يقبضون أجورهم على شكل زجاجات من الويسكي)، انتقلوا بعدها إلى العمل في مد شبكة الخطوط الحديدية بدءاً من بوفالو، مروراً بأكرون وأوماها، وصولاً إلى سان فرانسيسكو. اختار المهاجرون القادمون من اسكندنافيا من تلقاء أنفسهم الاستقرار في شمال غرب أمريكا وكانوا يقطعون أشجار الغابات بالمنشار السويدي، وينقلون الأخشاب إلى الأسواق على متن مراكب نرويجية بخارية [١٣].

أما الألمان فقد استقروا بشكل رئيس في الشمال والغرب، وأيضاً في لويزيانا وتكساس وفيرجينيا. أثناء الحرب الأهلية، قاتل أكثر من ١٧٥ ألفاً من هؤلاء من أجل الاتحاد، وغالباً ما كانوا يقاتلون بإمرة ضباط ألمان، وكانت تتقدمهم فرقهم الألمانية الخاصة بهم في العروض العسكرية. أدى هؤلاء الألمان دوراً حاسماً في إبقاء ميسوري في أيدي القوات الاتحادية قبل معركة "فورت سومتر" وبعدها. ولولا

المهاجرين الألمان والمهاجرين من جنسيات أخرى، لما كان بإمكان الولايات المتحدة نشر الجيوش التي انتزعت كاليفورنيا وتكساس وجنوب الغرب الأمريكي من أيدي المكسيكيين، أو وقف زحف القوات الفرنسية في أمريكا الوسطى، أو هزيمة كوبا والفيليبين، وهو ما مهد الطريق لأمريكا كي تصبح القوة الأعظم في القسم الغربي من الكرة الأرضية مع نهاية القرن التاسع عشر.

كما أنه لم يكن بإمكان أمريكا أن تصبح واحدة من أهم المنتجين في المجالين الزراعي والصناعي في القرن التاسع عشر لولا تدفق العمالة المهاجرة إليها بوتائر ثابتة. وبينما كان الأمريكان من غير المهاجرين يتجهون غرباً، كان الوافدون الجدد الفقراء القادمون من أوروبا يستوطنون المراكز الحضرية، ويملؤون صفوف العمالة غير الماهرة. شكل الأيرلنديون نصف عدد عمال المناجم في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. كان أغلب العاملين في مصانع الفولاذ في بوفالو من البولنديين؛ أما مصانع النسيج في روشستر، فكانت تدار من قبل العمال الإيطاليين، وكانت شركة تعليب اللحوم في "سيدر رابيدز" وأوماها تستخدم التشيكيين بأعداد كبيرة. بحلول سنة ١٩١٠، عندما كانت الولايات المتحدة على رأس دول العالم في حجم إنتاج الصناعات الثقيلة، كانت الغالبية الساحقة من العمال الذين يقومون بعمليات الإنتاج تلك، من المهاجرين. كان ثلثا عدد الرجال ونصف عدد النساء العاملين في عشرين مركزًا في قطاعيّ التصنيع والمناجم في البلاد من الوافدين الجدد.

استمرت وتيرة الهجرة إلى الولايات المتحدة من أوروبا من دون انقطاع تقريباً حتى سنة ١٩٢٠. كانت أعداد المهاجرين كبيرة بشكل لا يصدق. ففي سنة ١٩٠٠ فقط، بلغ عدد المهاجرين الذين عبروا المحيط الأطلسي للبحث عن موطن لأنفسهم في الولايات المتحدة مليونين من البشر. أما بين سنتيّ ١٨٢٠ و١٩١٤، فقد تدفق ما يربو على ثلاثين مليوناً من المهاجرين على الولايات المتحدة – وهو أعلى معدل هجرة بشرية في تاريخ العالم [١٤].

لم يكن الوافدون الجدد دائماً موضع ترحيب من قبل الأمريكيين. على العكس من ذلك، كان القرن التاسع شر يتميز باندلاع موجات سُمّيّة من الخوف الشعبي من الأجانب، كذلك من «مسألة سكان البلاد الأصليين». كانت المظاهرات عنيفة بشكل خاص ضد الكاثوليك في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٥٦، شكّلت مجموعات ما يعرف بالذين «لا يعرفون شيئاً» حزباً سياسياً واختاروا مرشحاً لرئاسة الولايات المتحدة من بينهم على قاعدة مناهضة الكاثوليكية، مستهدفين بالدرجة الأولى المهاجرين الأيرلنديين والألمان. وبالرغم من أن محاولتهم الفوز بمنصب رئيس الولايات المتحدة قد باءت بالفشل، إلا أنهم أحرزوا عشرات الانتصارات في الانتخابات المحلية خصوصاً في مناطق نيو إنجلاند والجنوب.

ولكن بعد جيل أو جيلين، اندمجت الغالبية الساحقة من المهاجرين الأوروبيين في المجتمع الأمريكي. وقد سُمح لهم ليس فقط بالتعبد بحسب مذاهبهم الدينية الخاصة بهم، بل بجمع الثروات والوصول إلى مراكز القرار السياسي. وفي ستينيات القرن التاسع عشر كان الكاثوليك يمثلون أكبر تجمع ديني إفرادي في البلاد، واعتبر حزب الذين «لا يعرفون شيئاً» بحكم الميت. ساعدت الوطنية التي أظهرها مئات الآلاف من المهاجرين الذين قاتلوا إلى جانب الاتحاديين في الحرب الأهلية، وكان العديد منهم قد بدأ للتو في تعلم اللغة الإنجليزية، في ترطيب مشاعر العداء للأجانب. تم حث الكونغرس في الواقع على تشجيع الهجرة في أثناء الحرب الأهلية. منح قانون "هامستيد" الذي سُنَّ سنة ١٨٦٢، «مئة وستين فداناً من الأراضي الحكومية لأي مستوطن، أو من سكان البلاد الأصليين، أو أجنبي يعلن عن رغبته في أن يصبح مواطناً أمريكياً، ويتعهد بأن يعيش في تلك الأرض مدة خمس سنوات، وأن يقوم بما هو ضروري من عمليات استصلاح لهذه الأرض» [١٥].

أدت الديمقراطية والدراسات السكانية الإحصائية أيضاً دوراً إيجابياً لصالح المهاجرين. فمع حلول منتصف القرن التاسع عشر، أصبح الصوت «العرقي» قوة يحسب لها حساب، وذلك على الأقل في المدن التي توجد فيها تجمعات كبيرة من

المهاجرين. وهكذا، فبالرغم من أن بعض أرباب العمل علقوا يافطات كتب عليها: «لا داعي أن يتقدم أيرلندي بطلب للحصول على وظيفة»، استطاع الأيرلنديون من خلال قوة أصواتهم الانتخابية أن يسيطروا على أهم مفاصل الآلة السياسية في المناطق الحضرية؛ فقد نجحوا في تولي رئاسة البلدية وأمسكوا كذلك بزمام قيادة الشرطة في مدن مثل بوسطن وشيكاغو ونيويورك.

كان التسامح الذي أبداه زعماء الأحزاب السياسية مع المهاجرين مجرد إجراء إستراتيجي. بدأ الزعيم السياسي "تويد" على سبيل المثال، حياته السياسية مدافعًا عن حقوق سكان البلاد الأصليين؛ لكنه أمضى بقية حياته المهنية يخطب ود المهاجرين، لا لشيء إلا لأنه لم يكن لديه أي خيار آخر. منح المهاجرين وظائف وقروضًا وخدمات مختلفة مقابل حصوله على أصواتهم. كذلك كان الأمر بالنسبة للزعيم السياسي جون باورز الذي أصبح أقوى زعيم سياسي في شيكاغو بين سنتيْ ١٨٩٦ و١٩٢١ بسبب اهتمامه بالدوائر الانتخابية للأيرلنديين والألمان والإسكندينافيين والطليان واليهود والسلافيين. كان باورز بالإضافة إلى توفيره وظائف وتسهيلات لتلك الجاليات، لا يفوت مناسبة اجتماعية لهذه الأعراق من حفلات زفاف، ورحلات جماعية واستعراضات احتفالية. وقد أدت مهارته في استغلال مناسبات الجنازات لغايات سياسية خاصة به، إلى تسميته ب «النّدّاب».

استشرى الفساد الذي كان يمارسه زعماء الآلة السياسية الجدد. تحولت الرشوة والابتزاز وشراء الأصوات إلى ممارسات روتينية. تم اختلاس مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من بلدية "تاماني" التابعة لمدينة نيويورك والتي كان يرأسها بوص تويد بين سنتيْ ١٨٦٥ و ١٨٧١. نقلت صحيفة L"Italia الصادرة في شيكاغو عن باورز قوله: "باستطاعتي شراء الصوت الإيطالي بكأس من البيرة مع التحية. فمن المعروف أنني اشتريت الصوت الإيطالي منذ سنتين بخمسين سنتاً لكل صوت، أما هذه السنة فإنني سأدفع خمساً وعشرين سنتاً مقابل الصوت الواحد. ولكن بالرغم من قذارة الآلة السياسية الحضرية، فقد كان لها بعض الجوانب الإيجابية. ففي

عصر ما قبل الصفقات الجديدة، كان زعماء تلك الدوائر يقدمون خدمات اجتماعية كانت الحاجة إليها ماسة. الأهم من ذلك، أن العلاقات التكافلية بين هؤلاء الزعماء وبين المهاجرين أسهمت في دمج الجماعات العرقية التي كانت مستثناة في السابق وخصوصاً الأيرلنديين والطليان [١٦].

قصة نجاح أمريكا في التوسع غرباً هي في الوقت نفسه بالطبع، قصة انكماش سكان أمريكا الأصليين؛ فقد كانت مكاسب المهاجرين تعني خسائر سكان البلاد الأصليين. عندما اتجه الأمريكان غرباً، لم يطبقوا صيغة التسامح الإستراتيجي والاندماج مع الأقوام الأخرى كما فعل قدامى الفرس والرومان أو المغول مع الشعوب التي استعمروها. وكان من سوء حظ سكان أمريكا الأصليين أن الولايات المتحدة كانت في موقع متميز تستطيع من خلاله أن تكون تلك القوة التوسعية الغازية؛ فقد كانت تملك مصدر تمويل آخر يزيد من عدد سكانها، وهذا المصدر كان يزودها بأعداد أكبر من المستوطنين الجدد من ذوي المهارات التكنولوجية المتفوقة. لم يكن الأمريكان يشعرون على ما يبدو بالحاجة إلى أنصال النبال المسنونة. تلك كانت الحقيقة الوحشية وراء التسامح الإستراتيجي الانتقائي. ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة ترحب بالحشود الوافدة من أوروبا، كانت شعوب البلاد الأصلية تتعرض للإبادة، والتطويق والعزل، والتهجير.

لم يكن سكان البلاد الأصليين وحدهم الذين تم إقصاؤهم عن كافة الامتيازات التي وفرها التسامح الإستراتيجي الأمريكي. فلم يكن يسمح للنساء بممارسة حق التصويت، كما تم تغييبهن تماماً عن مواقع السلطتين الاقتصادية والسياسية (بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن تعاني وحدها من هذه السلبية النسبية وذلك لأن النساء كن مقصيات عن مواقع السلطة في أماكن أخرى من العالم). في نهاية القرن التاسع عشر، تعرضت النساء المهاجرات من أصول آسيوية في الولايات الغربية إلى موجات من الكراهية والتمييز والاعتداءات الجسدية. والأسوأ من هذا، أن الولايات المتحدة لم تلغِ العبودية إلا سنة ١٨٦٥، أي بعد ثلاثين سنة من

قيام بريطانيا بذلك؛ وبقيت أمريكا حتى في مرحة إعادة البناء التي أعقبت حقبة الحرب، مجتمعاً عنصرياً شديد التعصب.

مع ذلك، كانت للمجتمع الأمريكي في القرن التاسع عشر ثلاثة ملامح حاسمة أدت إلى فتح باب الفرص واسعاً أمام الناس الذين ينتمون إلى خلفيات متشعبة بشكل كبير. كانت التعددية الدينية لذلك المجتمع من الشمولية بحيث إنها لم تتح للوافدين الجدد ممارسة شعائرهم الدينية المختلفة وحسب، بل أفسحت المجال بشكل مستمر أمام إيجاد ديانات جديدة. (بحلول القرن العشرين، بدأت أمريكا تتباهى بقيام خمس ديانات جديدة كبرى على أرضها؛ وهذه الديانات الخمس هي: العلم المسيحي، والمورمونية، ومجيئية اليوم السابع التي تؤمن بعودة المسيح، وشهود يهوه، وأتباع عيد الحصاد عند اليهود والذي يدعى عيد الخميس عند المسيحيين.) كان نظام الحكم الديمقراطي فيها قادراً بالرغم من فساده، وربما بسبب ذلك الفساد، على منح الوافدين الجدد بعض النفوذ السياسي الفعلي، على الأقل، على الصعيد المحلي. كما استطاعت سوقها المليئة بالحراك أن تمتص كل القوى العاملة، وأن تكافئ المهارات الميكانيكية التي يتمتع بها بعض الوافدين الموهوبين، كما وفرت فرصاً للاستثمار لا تُرى إلا في الأحلام. كان يمكن لبعض الأمم في القرن التاسع عشر توفير كميات بسيطة من تلك الميزات الثلاث، لكن أياً من تلك الأمم لم يكن بمقدورها الذهاب إلى مدى تستطيع من خلاله توفير مثل هذه المزايا مجتمعة كما فعلت أمريكا.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة القبلة الأولى للهجرة من دون منازع بالنسبة للوافدين الجدد. وصل حوالي عشرين مليوناً من المهاجرين إلى أمريكا بين سنتيْ ١٨٧١ و ١٩١١. وفي المدة نفسها استقبلت البرازيل والأرجنتين سوية ما لا يتجاوز الستة ملايين؛ واستقبلت أستراليا ونيوزيلندة مليونين ونصف، وأخيراً كندا، وفدَ إليها أقل من مليونين [١٧].

## التحول من قوة إقليمية
## إلى قوة عالمية

كانت الولايات المتحدة بالرغم من فورتها الاقتصادية الهائلة، وتمددها الجغرافي مع بداية القرن العشرين، ما تزال قوة إقليمية وحسب. وكانت تُعد دولة ضعيفة من الناحية العسكرية مقارنة مع القوى الكبرى في أوروبا. وكان أسطولها البحري في ثمانينيات القرن التاسع عشر في المرتبة الثانية عشرة في العالم من حيث عدد السفن، حتى إن ترتيبها جاء بعد السويد. أما جيشها «فلم يكن يعتد به حتى بالمقارنة مع دول متوسطة الحجم في أوروبا مثل بلغاريا وصربيا.» وبالرغم من أن قواتها المسلحة كانت كبيرة بما يكفي لحماية حدودها، والإبقاء على سيطرتها في منطقة الكاريبي والأمريكيتين، إلا أن الولايات المتحدة بحلول سنة ١٩٠٠، كانت بالكاد، على قائمة الدول التي تتمتع بوزن عسكري ملموس على الصعيد العالمي [١٨].

كان كل ذلك سيتغير في العقود القليلة اللاحقة. هيأت الحرب العالمية الأولى للولايات المتحدة الفرصة الأولى كي تكون قوة عالمية كبرى. تسبب التدخل الأمريكي سنة ١٩١٧ في تغيير موازين القوى لصالح الحلفاء، وأناط بالولايات المتحدة دور تعليم «أمم العالم كيف تسير في دروب الحرية» كما قال الرئيس وودرو ويلسون.

لكن الولايات المتحدة حينها لم تكن جاهزة بعد لتحقيق رؤية ويلسون. فبدلاً من توجيه قوتها نحو الخارج، انكفأت الولايات المتحدة على نفسها بحركة «انعزالية»، وتمثل ذلك في رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة عصبة الأمم التي استبسل وودرو ويلسون من أجل إنشائها [١٩]. في الوقت نفسه، كانت العواطف الوطنية التي أسهمت الحرب في تأجيجها قد أطلقت العنان لموجة أخرى من رهاب الأجانب والحس الوطني. أقر الكونغرس في سنوات ١٩١٧، و١٩٢١، و١٩٢٤ سلسلة من قوانين حول الهجرة كان من شأنها تغيير سياسة الولايات المتحدة حول هذا الموضوع بشكل جذري.

وضعت هذه القوانين، قيوداً على أعداد المهاجرين للمرة الأولى. الأهم من ذلك،

فرضت هذه القوانين نظام نسب حصص محددة تبعاً للانتماء القومي للمهاجرين، وهو نظام له دلالاته العنصرية والعرقية الواضحة. كان الهدف من سن قانون سنة ١٩٢٤، كما ذكر عضو الكونغرس ألبرت جونسون الذي وضع مشروع القانون، تحقيق فكرة «المواطَنَة المتجانسة»؛ وبذلك، وُضِع حد لمبدأ «قبول كل الأعراق من دون تمييز.» وقف جونسون بشدة ضد «ذوبان المؤسسات الأمريكية الراقية» في «الدم الأجنبي المتدفق»، كما حذّر من خطر «غير الأمريكي القذر» واليهود «غير القابلين للاندماج». وبناء عليه، أصبح عدد المهاجرين المسموح لهم بالقدوم من أي بلد بحسب نظام الحصص المنصوص عنها في قانون ١٩٢٤ يستند إلى عدد سكان البلاد الأصليين من ذلك البلد، والذين يعيشون في الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٩٠. نتيجة لذلك، فرضت قيود شديدة على قبول الأوروبيين الشرقيين والجنوبيين، ناهيك عن الحظر شبه الكامل على الآسيويين والأفارقة والمهاجرين غير البيض من جنسيات أخرى.

وفّر "الركود الكبير" للسياسيين الأصوليين القوميين الفرصة كي ينحوا باللائمة على «قطعان الأوروبيين المفلسين» - «المهجنين» و«الأميين» الذين كان العديد منهم «متطرفين خطرين» - «الواقفين في طوابير بانتظار هجرتهم إلى أمريكا.» طالب الرئيس هوفر بتشديد القيود على الهجرة؛ وبالتالي فقد اتبعت الولايات المتحدة بين سنتيّ ١٩٣١ و ١٩٣٥ أسلوباً انتقائياً في مسألة الهجرة للمرة الأولى في تاريخها.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت ردة الفعل الأولى عند العديد من الأمريكيين تتمثل في أن الولايات المتحدة يجب أن تبقى في منأى عن هذه الحرب - وبالتالي يجب إبقاء الأجانب خارج الولايات المتحدة. عشية مذابح كريستالناخت الكبرى التي وقعت في ألمانيا النازية سنة ١٩٣٩، قدم عدد من أعضاء الكونغرس مشروع قانون يسمح بموجبه استقبال ٢٠٠٠٠٠ من الأطفال اليهود اللاجئين في الولايات المتحدة زيادة على حصة ألمانيا المقررة من المهاجرين. وقفت منظمات الأصوليين القوميين بشدة ضد مشروع القانون، كما عارضته بشدة الغالبية الساحقة من الأمريكيين، ومن ثَم لم يعرض مشروع هذا القانون لا على مجلس النواب، ولا

على مجلس الشيوخ. أطلقت لورا ديلانو ابنة عم الرئيس روزفلت، وزوجة مفوض شؤون الهجرة تحذيرها الشهير الذي أعلنت فيه أن «عشرين ألفاً من الأطفال الجملاء سوف يكبرون بسرعة ويصبحون عشرين ألفاً من البالغين القباح.»

لم تستمر المعدلات السلبية للهجرة في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي كانت استثنائية تماماً في تاريخ الولايات المتحدة، سوى مدة محدودة من الزمن. ومن قبيل المفارقة، فقد صبت المواقف السلبية من الهجرة خلال سنين الحرب في صالح عشرات الملايين من الوافدين الجدد الذين كانوا قد وصلوا لتوهم إلى الولايات المتحدة. أدى التدفق الهائل لمواطني أوروبا «الأكثر فقراً والأقل حظاً» - بمعدل مليون تقريباً من الإيطاليين والبولنديين والروس والفنلنديين واليهود والألمان والتشيكيين والهنغاريين سنوياً بين سنتي ١٩٠٠ و١٩١٤ - إلى ضغوطات اجتماعية كبيرة في أمريكا [٢٠]. وفرت سنوات الحرب التي أغلقت فيها أبواب الهجرة نسبياً فترة استرخاء سمحت لهذه الجاليات من المهاجرين أن تتأقلم وتندمج في الحياة الأمريكية. كانت تلك ضربة حظ، لأن العديد من أبناء هؤلاء الأمريكيين الجدد استُدعوا للقتال والموت في حرب أعادت أمريكا بشكل لا رجعة عنه هذه المرة، إلى خشبة المسرح الدولي.

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد تسببت في إضعاف القوى الكبرى في أوروبا، فإن الحرب العالمية الثانية أسقطتها بالضربة القاضية. لم يعد دور أوروبا محورياً في العالم الذي خرج من ركام الحرب سنة ١٩٤٥. عندما أزيل ذلك الركام وذلك الدمار، شمخت الولايات المتحدة كقوةٍ عظمى تعتمد أمم أوروبا المحطمة على قوتها وثروتها.

أدت تلك الحرب التي اتسمت بالفظاعة في كثير من جوانبها، إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق في الولايات المتحدة. بين سنتيّ ١٩٤٠ و ١٩٤٤، حدثت فورة هائلة في الاقتصاد الأمريكي الذي نفض عن نفسه غبار الركود الاقتصادي،

والذي توسع بمعدلات لم يسبق له أن وصل إليها قبل تلك الحقبة. مع نهاية الحرب، أصبحت الولايات المتحدة أعظم مُصدّرٍ للبضائع، وبلغ إنتاجها الصناعي أكثر من نصف الإنتاج العالمي الكلي. بلغ احتياطي الذهب لديها ما قيمته عشرون بليوناً من الدولارات (أي حوالي ثلثي الاحتياط العالمي)، كما بلغ مستوى المعيشة فيها وإنتاجية الفرد فيها معدلاً لم تنافسها فيه دولة في العالم. قدمت الولايات المتحدة لأوروبا بموجب مشروع مارشال ما قيمته ثلاثة عشر بليوناً من الدولارات، وهو ما ساعد الاقتصاد المنهار في دول مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في الوقوف على قدميه من جديد.

في الوقت نفسه، أضحت الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية في العالم الغربي؛ فقد استطاعت الولايات المتحدة مع نهاية الحرب تعبئة جيش يبلغ عدده اثني عشر مليوناً ونصف المليون من الجنود. وحلت القوات البحرية الأمريكية المكونة من ألف ومئتي سفينة حربية، وأسطول هائل من الغواصات الشديدة الفتك محل البحرية الملكية البريطانية كأقوى قوة بحرية في العالم. كما سيطرت على الأجواء قاذفاتها المقاتلة البالغ عددها ألف طائرة من نوع B29 والتي محت العديد من المدن اليابانية عن الخارطة. أما أشد الأسلحة فتكاً فقد كانت القنبلة الذرية التي لم تكن تمتلكها سوى الولايات المتحدة، والتي حولت مدينتي هيروشيما وناغازاكي إلى كتلتين من لهب لم يشهد لهما العالم مثيلاً.

وقد أدى التسامح دوراً حاسماً من كل النواحي، في تبوء الولايات المتحدة موقع الدولة العظمى. نستطيع التأكيد مرة أخرى أن الميزة التي تمتعت بها الولايات المتحدة والمتجسدة في قوتها البشرية كانت النتاج المباشر لسياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين قبل سنة ١٩٢٠. كان عدد سكان الولايات المتحدة سنة ١٨١٦ لا يتجاوز ثمانية ملايين ونصف المليون نسمة مقارنة مع روسيا التي كان يبلغ تعداد سكانها آنذاك واحداً وخمسين مليوناً ومئتي ألف نسمة. بحلول سنة ١٩٥٠، أصبح عدد سكان الولايات المتحدة يربو على ١٥٠ مليون نسمة، بينما كان عدد سكان روسيا لا يتجاوز ١٠٩ مليون نسمة. الأهم من هذا وذاك، أن المهاجرين أخذوا على عاتقهم

القيام بتلك الفتوحات التكنولوجية الثورية التي كانت بمنزلة الرافعة التي أوصلت الولايات المتحدة إلى تفوقها العسكري العالمي [٢١].

أدى التعصب النازي في أوروبا، في ثلاثينيات القرن العشرين إلى فقدان أعداد لا تحصى من أصحاب المواهب العلمية. وكانت اللائحة التي تحتوي على أسماء علماء مبدعين في مجاليّ الفيزياء والرياضيات الذين فروا من هتلر مذهلة، وكان من بين هؤلاء إدوارد تيللر المعروف بلقب «أبي القنبلة الهيدروجينية»؛ وثيودور فون كارمان، عبقري هندسة الطيران؛ وجون فون نيومان، الطفل المعجزة، والمخترع المشارك لنظرية الصناعة؛ وليز ميتنر الذي سمي عامل الميتنريوم ١٠٩ باسمه؛ وليو زيلارد، مخترع سلسلة التفاعل النووي؛ وإنريكو فيرمي، باني أول مفاعل نووي تجريبي؛ وعلماء الفيزياء الحاصلين على جائزة نوبل، هانز بيث، ويوجين ويغنر، ونيلز بور، وبالطبع، ألبرت أينشتاين. جميع هؤلاء العلماء باستثناء ميتنر وبور، هاجروا إلى الولايات المتحدة.

كانت هجرة هؤلاء العلماء اللاجئين إلى الولايات المتحدة، والذين كان أغلبهم من اليهود، تمثل أعظم «تدفق للقدرات العلمية التي لم يسبق لها مثيل.» كانت ألمانيا وهنغاريا حتى ثلاثينيات القرن العشرين موطناً لبعض أهم علماء الفيزياء في العالم. حولت هجرتهم الولايات المتحدة بين ليلة وضحاها، إلى «القوة الأولى في العالم في مجال العلوم النظرية.» فأينشتاين الذي قامت السلطات النازية بمصادرة ممتلكاته سنة ١٩٣٣، صرح بأنه يتوق إلى «العيش في أرض تسود فيها الحرية السياسية والتسامح والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون» [٢٢].

لم يكن اليهود يتمتعون إلا بقدر ضئيل من المساواة بوصفهم مواطنين في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٥. تسببت حصص اليهود النسبية الرسمية والتمييز الاجتماعي غير الرسمي ضدهم بحرمانهم من الانضمام إلى أرقى الجامعات، وتبوء أعلى المناصب الحكومية حتى ستينيات القرن العشرين على الأقل. لكن التسامح النسبي

كان هو ما يهم، وكانت الولايات المتحدة مقارنة مع الخيارات الأخرى بالنسبة لأينشتاين وزملائه العباقرة الآخرين تمثل قدساً جديدة. لقد كان ما قام به هؤلاء من اكتشافات هو الذي أدى إلى تطوير القنبلتين الذرية والهيدروجينية، وهو ما مهد لأمريكا أن تكون أول دولة في العالم تمتلك الأسلحة النووية. ربما لم يحدث في تاريخ العالم أن تُرجِمَ مثل هذا الخليط من المهاجرين العباقرة إلى تقدم علمي وتميز عسكري كان له أعظم الأثر في تغيير وجه هذا الكوكب.

ولكن بعد سنوات قليلة، لن تكون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتفرد بامتلاك القوة الذرية في العالم. فقد شهد شرق أوروبا قيام كيان ضخم آخر، هو الاتحاد السوفيتي الذي تسببت منافسته للولايات المتحدة في رسم حدود الوقائع الجغرافية للعقود اللاحقة.

من اللافت أنه مع بداية الحرب الباردة، لم يكن واضحاً أي من القوتين العظميين كانت تمارس قدراً أكبر من التسامح. فبينما كانت الولايات المتحدة تمنح مواطنيها حرية دينية أكبر، فإن التزامها بالانفتاح الأيديولوجي لقي انتكاسة بسبب حملات الملاحقة التي قامت بها جماعة ماكارثي في خمسينيات القرن العشرين. إضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضاً ممارسات التمييز العنصري التي كانت تحمل اسم "جيم كرو". مقابل ذلك، لم يحترم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الحريات الدينية والأيديولوجية، في الوقت الذي كان يتباهى بالأممية العرقية والعنصرية.

كانت الأراضي والمناطق التي استولى عليها البلاشفة سنة ١٩١٧ تتضمن خليطاً معقداً من الأقليات العرقية والقومية والقبلية. احتوى البلاشفة في المراحل الأولى لاستلامهم السلطة التمرد الذي قامت به بعض الأقليات العرقية من خلال إغداق الوعود عليهم «بالمساواة» والتأكيد على «حقهم الأكيد بتقرير مصيرهم». أظهر أول إحصاء رسمي اتحادي أجري سنة ١٩٢٧ وجود ١٧٢ «قومية» مختلفة في الاتحاد السوفييتي؛ بالرغم من أن هذا العدد انخفض بحلول سنة ١٩٣٩ إلى سبع وخمسين

قومية فقط (بسبب المناورات السياسية والإثنوغرافية التي قامت بها السلطة). كان من المفترض – من الناحية النظرية على الأقل – أن تساعد السياسة السوفيتية في نشر الثقافات واللغات غير الروسية وأن «تمنح كل القوميات» المنضوية تحت لواء الاتحاد استقلالاً ذاتياً ناجزاً، وتسمح للمتميزين من غير الروس الانخراط في النظام السوفييتي وتبوء مناصب عليا فيه. أما على الصعيد العالمي، فقد دعا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وفوداً من كوبا والصين والدول الإفريقية إلى موسكو من أجل تقوية الروابط مع دول الكتلة الشيوعية. في ذات الوقت، كانت الدعاية السوفيتية تتحدث بشكل مستمر عن وضع السود في أمريكا وتصفهم بأنهم «أشبه بالعبيد»، وأنه «غالباً ما يتعرض هؤلاء الزنوج إلى أعمال إرهابية» بما في ذلك «الهجوم الوحشي الذي تعرض له أربعة من الزنوج على يد عصابة من البيض يتراوح عدد أفرادها بين عشرين وخمسة وعشرين شخصاً» في مدينة مونرو بولاية جورجيا سنة ١٩٤٦[٢٣].

ما من شك في أن مثل تلك الممارسات العنصرية قد تسببت في إحراج كبير للولايات المتحدة على الصعيد العالمي. حدثت إحدى تلك الحالات المشينة عند وصول وزير الزراعة الهاييتي إلى مدينة بيلوكسي في ولاية ميسيسيبي سنة ١٩٤٧ لحضور أحد المؤتمرات، إذ لم تسمح إدارة الفندق (التي لم تتوقع أن يكون هذا الوزير أسود اللون) بنزوله فيه مع بقية أعضاء المؤتمر «لأسباب تتعلق بلون بشرته» . بعد تلك الحادثة، نشرت إحدى الصحف الهايتية تعليقاً غاضباً تحت عنوان: «زنجي هايتي يتفهم أن كلمة الديمقراطية في الولايات المتحدة لا تعني شيئاً».

كانت استجابة الحكومة الأمريكية لمطالب تتعلق بإجراء إصلاحات في مجال الحقوق المدنية في حقبة ما بعد الحرب تعكس اهتمام أمريكا بتدعيم موقعها على الساحة العالمية. ففي مقالة نشرتها New York Times Magazine سنة ١٩٤٨ بقلم روبرت كوشمان عضو اللجنة التي شكلها الرئيس ترومان حول الحقوق المدنية، كتب كوشمان: " تُعد هذه الأمة نفسها أقوى داعية من أجل الحياة الديمقراطية،

بالمقارنة مع مبادئ الدولة الشمولية. ليس من المريح رؤية الروس وهم ينشرون انتهاكاتنا المستمرة، ومبادئ جيم كرو وممارساته، والتمييز المبني على معاداة السامية وملاحقة خصومنا السياسيين واضطهادهم. ولكن أليسوا محقين في ذلك؟" وخلص كوشمان إلى نتيجة مفادها أن "الأمريكيين أصبحوا أكثر إدراكاً بأننا لا نمارس الحريات المدنية بل نتحدث عنها على سبيل الوعظ فقط؛ ويعتبر هذا الإدراك في حد ذاته ظاهرة صحية" [٢٤].

مع إطلالة القرن العشرين، اتضحت أكثر فأكثر الطبيعة القمعية للنظام السوفيتي، كما أن مزاعمه بشأن المساواة قد ثبت إفلاسها. عم الفساد والهيمنة والتحجر في التفكير عموم الاتحاد السوفيتي؛ كما تبين للعالم خواء مبدأ التسامح العرقي المزعوم الذي تشدقوا به. أدت الهيمنة والشوفينية الروسية على الشعوب غير الروسية – من دون أن ننسى التدخلات العسكرية الوحشية بين الفينة والأخرى – إلى ازدياد حدة الاحتجاج والرفض على امتداد آسيا الوسطى، وجمهوريات البلطيق وشرق أوروبا. في غضون ذلك، وبينما انكفأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على نفسه وأوغل في الانغلاق على ذاته كانت الولايات المتحدة تسير في اتجاه مغاير تماماً.

بدأت ثورة الحقوق المدنية في أمريكا بشكل أو بآخر، مع قضية "براون ضد مجلس التعليم" سنة ١٩٥٤. وجهت المحكمة العليا ضربة قاصمة لنظام العزل في المدارس على أسس عرقية، رافضة بذلك مبدأ «متساوون ولكن منفصلون» في نظام التعليم الحكومي. وفي بداية ستينيات القرن العشرين، أرسل الرئيس جون كنيدي أول مشروع قانون حول الحريات المدنية إلى الكونغرس، أتبعه بخطاب حماسي وجهه إلى الأمة بواسطة التلفزيون:

> إننا نلقي العظات حول الحرية في كافة أنحاء العالم، ونحن نعني ما نقوله، كما أننا نفتخر بحريتنا التي نتمتع بها في وطننا؛ ولكن هل بإمكاننا القول للعالم، والأهم من ذلك، هل يمكن للواحد منا أن يقول للآخر إن هذه أرض الحريات للجميع

ما عدا الزنوج؛ وإنه لا يوجد لدينا مواطنون من الدرجة الثانية إلا الزنوج؛ أو إنه لا يوجد لدينا نظام طبقي أو انغلاقي، أو أحياء عرقية، أو عرق سيد إلا إذا كان الأمر يتعلق بالزنوج؟ [٢٥]

كما دعا كنيدي قادة أهم الجامعات الأمريكية الراقية إلى واشنطن، وطلب إليهم بإلحاح توسيع قواعد الجسم الطلابي في جامعاتهم؛ خاطب تلك المجموعة قائلاً: «أريد منكم القيام بمبادرة تحدث تغييراً جذرياً. وإن لم تقوموا أنتم بذلك، فمن الذي تتوقعون منه أن يفعل؟»

اغتيل الرئيس كنيدي سنة ١٩٦٣. أقر الكونغرس قانون الحقوق المدنية سنة ١٩٦٤، أي بعد مرور سنة على وفاته. أدى إقرار هذا القانون إلى قيام إصلاحات جذرية في النظام الانتخابي، كما فرض على أرباب العمل أن يقدموا فرصاً متساوية للاستخدام، واعتبر أي تمييز في الاستخدام في المرافق العامة مثل الفنادق والمطاعم والمسارح على أساس عرقي عملاً غير قانوني. أخذ كينغمان بروستر، رئيس جامعة يال على عاتقه القيام بخطوات إصلاحية مؤسساتية غير مسبوقة، وبعدها بمدة وجيزة، سارت جامعة هارفارد على خطاه. تعاقد بروستر مع إنزلي كلارك للعمل في وظيفة مدير القبول، وزوده بتفويض كي يؤسس لجسم طلابي أكثر تعددية. ألغى كل من بروستر وكلارك عوامل الانتماء الجغرافي كشرط من شروط القبول - والذي كان يحد من قبول الطلبة اليهود في الجامعة - وقلص من الميزات التي كان يتمتع بها خريجو الجامعة، وتلاميذ المدارس الإعدادية. كانت النتيجة ارتفاع النسبة المئوية للطلبة اليهود المقبولين في سنوات الدراسة الجامعية الأولى من ١٦ في المئة سنة ١٩٦٥ إلى ثلاثين في المئة سنة ١٩٦٦. كان صف كلارك الدراسي الأول يضم ٥٨ في المئة من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة من مدارس حكومية، وكان عدد المتقدمين للحصول على إعانات مالية أكثر من غير المتقدمين، بالإضافة إلى تزايد مطرد في أعداد المنتسبين للجامعة من أقليات مختلفة - حصلوا على أعلى المعدلات في امتحانات تقويم الطلبة (سات SAT) في تاريخ جامعة يال.

واجهت سياسات القبول التي اعتمدها كلارك انتقادات عنيفة من أعضاء مجلس جامعة يال والمساهمين فيها من الخريجين. وفي جلسة الاستجواب التي دعي للمثول فيها أمام مجلس جامعة يال سنة ١٩٦٦، لمناقشة هذه التغيرات، برر كلارك موقفه بالقول إن البلد التي تمر بمرحلة تغيير، يمكن أن يخرج من بين ظهرانيها قادة من خلفيات غير تقليدية في المستقبل كالأقليات، واليهود، والنساء، وخريجي المدارس الحكومية. رد أحد أعضاء مجلس جامعة يال قائلاً: "أنت تتحدث عن اليهود وخريجي المدارس الحكومية كقادة. انظر حولك إلى من يجلسون إلى هذه الطاولة. هؤلاء هم قادة أمريكا. لا يوجد بيننا يهود هنا. ولا يوجد هنا أيضاً خريجو مدارس حكومية."

لكن بروستر وكلارك وبعض نظرائهم في المؤسسات الجامعية الأخرى لم يعبؤوا بمثل هذه الاعتراضات. ارتفع عدد الطلبة السود والمنتمين إلى أقليات أخرى من المقبولين في جامعات Ivy League بصورة دراماتيكية في الستينيات من القرن العشرين. كان عدد الطلبة السود المقبولين في السنة الأولى في الجامعات الثلاث الكبرى مجتمعة، لا يتجاوز ١٥ طالباً سنة ١٩٦٠. ارتفع ذلك العدد سنة ١٩٧٠ إلى ٢٨٤ طالباً (٨٣ طالباً في جامعة يال، و١٠٣ طلاب في جامعة برينستون، و٩٨ طالباً في جامعة هارفارد). كما ارتفع العدد الإجمالي لخريجي الجامعات من السود بين سنتيّ ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بمعدل ٩١ في المئة. [٢٦]

كان التغير في ملامح التعليم العالي في الولايات المتحدة جزءاً من تغيير أكثر شمولية طال كافة مناحي الحياة في المجتمع الأمريكي. لم تضع الستينيات من القرن العشرين والعقود التي تلتها نهاية لتسيّدِ الرجال الأنجلو- بروتستانتيين البيض عالم المجالس المتحدة أو عالم واشنطن؛ لكن -وبالرغم من ذلك- استطاع السود والنساء والأقليات الأخرى في تلك الحقبة اختراق عوالم المهن والسياسة والثقافة. في الوقت نفسه، أدت سياسات الهجرة الجديدة إلى تغيير دراماتيكي في التشكيلة السكانية للمجتمع الأمريكي.

ألغى قانون الهجرة الذي أقر في سنة ١٩٦٥ نظام الحصص التمييزي المبني على أسس عنصرية وعرقية؛ وهو النظام الذي اعتُمد في عشرينيات القرن العشرين. جاءت بعد ذلك فورة في معدلات الهجرة حيث ارتفع العدد من ٧٠٠٠٠ مهاجر في السنة بموجب نظام الحصص إلى حوالي ٤٠٠٠٠٠ مهاجر سنوياً في بداية السبعينيات، وإلى ٦٠٠٠٠٠ مهاجر في الثمانينيات، ثم إلى مليون مهاجر سنة ١٩٨٩. وصل إلى الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ حوالي ٩ ملايين مهاجر، وهو المعدل الأعلى للهجرة خلال عقد واحد بالمقارنة مع كل العقود الذي سبقته، باستثناء الأوج الذي وصلت إليه تلك المعدلات في نهاية القرن التاسع عشر في إليس آيلاند. تغيرت كذلك مصادر تلك الهجرات؛ فبينما كانت الغالبية الساحقة من المهاجرين قبل سنة ١٩٦٥ تصل إلى الولايات المتحدة من أوروبا، تحولت تلك الغالبية باتجاه الوافدين من آسيا وأمريكا اللاتينية. ترافقت الزيادة المطردة في عدد المهاجرين الشرعيين مع زيادة في عدد الذين دخلوا البلاد بشكل غير شرعي. في سنة ١٩٦٠، توزعت أعداد المقيمين في أمريكا، والذين ولدوا خارج الولايات المتحدة بشكل رئيس كما يأتي:

إيطاليا: ١٢٥٧٠٠٠

ألمانيا: ٩٩٠٠٠٠

كندا: ٩٥٣٠٠٠

المملكة المتحدة: ٨٣٣٠٠٠

بولندا: ٧٤٨٠٠٠

أما في سنة ٢٠٠٠، فقد كان توزيع المهاجرين كما يأتي:

المكسيك: ٧٨٤١٠٠٠

| | |
|---|---|
| الصين: | ١٣٩١٠٠٠ |
| الفيليبين: | ١٢٢٢٠٠٠ |
| الهند: | ١٠٠٧٠٠٠ |
| كوبا: | ٩٥٢٠٠٠ |

## السيطرة الأمريكية على العالم

في شهر كانون الثاني، يناير، سنة ١٩٩١، كان مشاهدو التلفزيون حول العالم يراقبون بنوع من النشوة أقوى القنابل في العالم، وأكثر الصواريخ ذكاء، تطلقها للمرة الأولى في التاريخ طائرات "الستيلث" بواسطة نظام ملاحة موجه عن طريق أحدث الأقمار الصناعية وأكثرها تطوراً في العالم، وهي تضرب هدفاً وراء آخر - المستودعات المحصنة تحت الأرض، والجسور، ومنصات الدفاع الجوي، ومنصات إطلاق صواريخ سكود - بدقة، مستخدمة في ذلك أشعة الليزر. استمرت الطائرات الأمريكية من طراز أباشي، وبيف لو، وهورنيت، ونايت هوك بقصف أراضي العدو موقعة الحد الأقصى من التدمير مقابل نسبة تكاد لا تذكر من الخسائر في الجانب الأمريكي. ثم، انتهى كل شيء: «كانت أكثر الغارات المكثفة مهابة وتنسيقاً في تاريخ أي قوة جوية.» أزالت الدقة التي تمت فيها عملية عاصفة الصحراء التي تقطع الأنفاس أي شكوك بشكل قاطع: القوة العسكرية الأمريكية تسبق أي قوة عسكرية أخرى على وجه الأرض بسنوات ضوئية [٢٨].

لم تكن القوة العسكرية وحدها هي التي ساعدت الولايات المتحدة في تحقيق هذه السطوة الكونية. تجاوزت الطاقة الإنتاجية لأمريكا في ثمانينيات القرن العشرين التي زادت على ما كانت تملكه بالأصل، مجمل الطاقة الإنتاجية لألمانيا الغربية التي كان اقتصادها هو الأكبر بين دول أوروبا. بعد فترة من الركود الخفيف نسبياً بين سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١، حدثت فورة جديدة في الاقتصاد الأمريكي تمثلت

في الأرباح الطائلة التي جنتها جراء الثورة في مجال المعالجة المجهرية التي أدت إلى «أعظم حقبة من توفير مصادر الثروة في تاريخ العالم.» وبينما كان المشككون قبل عقد على ذلك يتساءلون فيما إذا كان بإمكان الأعمال التجارية في الولايات المتحدة الاستمرار في التنافس مع اقتصاد اليابان، وأوروبا الموحدة، كان الاقتصاد الأمريكي في عقد التسعينيات من القرن العشرين يحلق بعيداً، متقدماً بمسافات كبيرة على اقتصاديات كل أمم العالم. وفي مستهل القرن الحادي والعشرين، كان الناتج الإجمالي المحلي، لو تم احتسابه بالقيمة الحالية للدولار، لعَادَل ناتج الاقتصاد العالمي بأسره، بحيث تجاوز بمقدار ضعفين اقتصاد كل من الصين واليابان مجتمعتين، وأكبر من حصة بريطانيا العظمى من الناتج الإجمالي العالمي عندما كانت في أوج ازدهارها الاقتصادي بثلاثة أضعاف.

أمريكا هي أكثر بلد استفادت من العولمة. قال جورج سوروس، المهاجر الذي بنى ثروة تقدر بعدة مليارات من الدولارات في الولايات المتحدة حيث بدأ هناك من الصفر، إن «مفهوم العولمة هو رأس المال الفائض الذي ينتقل من دول الأطراف إلى المركز الذي هو الولايات المتحدة.» استمرت الشركات الأمريكية مثل وول مارت، ونايكي، وماكدونالد، وإكسون موبيل، وكوكاكولا، وديزني في تسعينيات القرن العشرين في بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمي بالرغم من مشاعر السخط تجاه الولايات المتحدة. كان الدولار العملة الأقوى في العالم، وكانت اللغة الإنجليزية هي اللغة المسيطرة، والثقافة الأمريكية هي النموذج المتبع. وعندما شارف القرن العشرون على نهايته، وبينما كانت الفوضى تعم روسيا، وكانت أوروبا تمر في حال من الجمود، واليابان تعاني من الركود الاقتصادي؛ لم يكن هناك من منافس حقيقي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً أو اقتصادياً أو حتى ثقافياً. استفاق العالم على قوة مطلقة جديدة [٢٩].

كانت هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة إلى موقع السيطرة العالمية بهذا الشكل المفاجئ، ومن أهمها السقوط المذهل للاتحاد السوفيتي السابق.

لو لم ينفجر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية من الداخل، لكنا نعيش اليوم ضمن عالم تحكمه ثنائية قطبية. من ناحية أخرى، يمكن القول إن العوامل التي أوصلت الولايات المتحدة إلى موقع القوة العظمى هي نفسها التي أدت إلى تحقيق الإنجاز المتمثل بتبوئها موقع السيطرة على العالم.

من المعروف للقاصي والداني أن الولايات المتحدة ربحت السباق لامتلاك القنبلة الذرية بفضل ألبرت أينشتاين وعلماء فيزياء آخرين من المهاجرين. لكن قلة من الناس على اطلاع بالدور المشابه الذي اضطلع به علماء من المهاجرين والذي أدى إلى فوز الولايات المتحدة بالسباق لامتلاك «تكنولوجيا المعلومات» التي غيرت وجه العالم في ربع القرن الأخير. هناك تطوران ثوريان مباشران أسهما في الازدهار الذي حققته الولايات المتحدة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، الأول تكنولوجي والثاني مالي: اكتشاف الرقاقة المجهرية، وإنشاء ما يسمى بالرأسمالية المغامرة التي تعتمد مبدأ المضاربات. أدى التطور الأول إلى ولادة عصر الكومبيوتر، أما التطور الثاني فأدى إلى ولادة "وادي سليكون" الذي مهد بدوره الطريق للإفادة من «تكنولوجيا المعلومات» بسرعة البرق. ترتبط أصول هذين التطورين ببعضهما بعضاً بصورة وثيقة، فالاثنان كانا ثمرة الانفتاح الأمريكي على مواهب المهاجرين واستثماراتها.

وصل يوجين كلاينر إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٤١ قادماً من فيينا قبل أن يستولي عليها النازيون بفترة وجيزة. بالرغم من أن كلاينر لم يكن قد حاز على الشهادة الثانوية، إلا أنه حصل على درجة البكالوريوس من معهد بروكلين في مجال الهندسة. قام وليام شوكلي، وهو عالم فيزياء مثير للجدل بسبب مشاركته قبل سنوات في مخابر "بيل" في اختراع لم يكن بالحسبان، بالتعاقد مع كلاينر في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين للعمل معه في كاليفورنيا. كان فريق شوكلي قد أنتج جهازاً صغيراً أثار دهشتهم بسبب قدرته على تضخيم الدائرة الكهربائية بواسطة استعمال قصاصات مطوية من الورق، وشرائط من ورق القصدير، وقطعة صغيرة من مادة شبه موصلة. أطلق الفريق على هذا الجهاز اسم "الترانزيستور".

ترك شوكلي العمل في مخابر بيل وأسس شركته الخاصة بهدف تطوير شبه موصل للصوت في جهاز ترانزيستور متعدد الاستخدامات. أصرّ شوكلي على استخدام مادة "الجيرمانيوم" بوصفها مادة شبه موصلة. أما كلاينر وآخرون في فريق العمل فكانوا يعتقدون أن مادة السليكون أكثر متانة، ومن ثم فهي أفضل، إلا أن شوكلي العنيد والعصابي، لم يتقبل فكرة اختلاف الآخرين معه. نتيجة لذلك، انفصل كلاينر وسبعة آخرون من زملائه عن شوكلي، وقاموا بجمع ٣٥٠٠ دولاراً من جيبهم الخاص لمتابعة البحث في مجال فاعلية السليكون. ولكن هذا المبلغ كان ضئيلاً حتى ضمن معايير الخمسينيات، وهكذا كان من المستحيل فعلياً تأمين تمويل استثماري لدعم فكرة علمية لم تُجرب بعد، وما تزال في مراحلها الجنينية. مع ذلك، بعد أن وجه كلاينر رسالته التي أصبحت شهيرة فيما بعد، إلى أحد السماسرة في سوق الأسهم في نيويورك، استطاع في نهاية المطاف الحصول على تمويل لمجموعته التي تعمل على هذا المشروع. نتيجة لذلك، أصبح كلاينر وزملاؤه المسؤولين في شركتهم الخاصة بهم والتي أطلقوا عليها اسم Fairchild Semiconductor.

حاز شوكلي على جائزة نوبل لدوره في اكتشاف الترانزيستور. كما أنه اجتذب الكثير من الاهتمام كأستاذ في جامعة ستانفورد، خصوصاً فيما يتعلق بمعتقداته العنصرية بشأن تحسين النسل. (كان غالباً ما يحذر علناً من أن السود «المتخلفين فكرياً» يتكاثرون بمعدلات عالية تنذر بالمخاطر.) إلا أن شركته الخاصة به، كانت فاشلة تجارياً.

في المقابل، نجح كلاينر وزملاؤه في إنتاج الدائرة المغلقة العملية على المستوى التجاري للمرة الأولى وذلك باستعمال السليكون. خلال مدة قصيرة، ازداد عدد العاملين في شركته من اثني عشر عاملاً إلى اثني عشر ألفاً، وكانت منتجات الشركة تدر أرباحاً تقدر ب ١٣٠ مليوناً من الدولارات سنوياً. تغير بسبب وجود هذه الشركة وجه وادي سانتا كلارا الذي كان يشتهر سابقاً بإنتاج ثمار الخوخ والجوز إلى الأبد.

قرر كلاينر، الذي أضحى ثرياً الآن، أن يقوم بشيء جديد. لا بد أنه عاد بالذاكرة

إلى الصعوبات التي واجهها عند تأسيسه شركة Fairchild Semiconductor حين قرر إنشاء صندوق للاستثمار من أجل الاختراعات العلمية التي تحدث فتوحات جديدة في مجالاتها التخصصية. وبالرغم من أن فكرة المضاربة برأس المال أمر مألوف هذه الأيام إلا أنه لم يكن كذلك في سبعينيات القرن العشرين. تبنت شركة الاستثمار التي أنشأها كلاينر التي كانت فريدة في زمانها - والتي أصبحت الآن شركة عملاقة تدعى شركة Kleiner, Perkins, Caufield Byers - إستراتيجية المغامرة في مجال الأبحاث والمراهنة من خلال الاستثمار بمبالغ كبيرة في تكنولوجيا جديدة لم تُجرب بعد؛ في الوقت الذي سمحت للمخترعين، بل وشجعتهم على الاحتفاظ بحصة كبيرة من ملكية هذه الشركات الجديدة. نجحت تلك الصيغة: فالشركات التي ساعد كل من كلاينر وبيركينز في إطلاقها، كان من بينها الشركات الآتية: Netscape، Lotus Development، Compaq، Genentech، AOL، Quantum، Sun Microsystems Amazon.com، و Google.

غالباً ما ينسب إلى كلاينر الذي توفي سنة ٢٠٠٣ الفضل في "البدء بمشروع وادي سليكون" وكذلك "اختراع فكرة رأس المال المغامر." غيّرَ نموذج التجارة الذي ابتدعه كل من كلاينر وبيركينز المفهومات المالية في أمريكا، مما أحدث فورة في رأس المال المغامر في الربع الأخير من القرن العشرين. لم يكن من باب المصادفة أن بروز ظاهرة الرأسمالية المغامرة لم تكن سوى تجسيد للتسامح الإستراتيجي الذي تجلى في أبهى صوره في نهاية القرن العشرين. فكما كانت الحال في روما أو الإمبراطورية المغولية العظمى، اعتمدت أمريكا في بسط سيطرتها على العالم بشكل كبير على مقدرتها في اجتذاب وتجييش رأسمال مكون من أفضل الطاقات وأصحاب المواهب في العالم. سجلت الرأسمالية المغامرة الأمريكية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين نجاحاً منقطع النظير في هذا المجال، حيث قدمت إغراءات هائلة للعلماء الشباب والمخترعين والمقاولين من جميع الخلفيات العرقية والقوميات، أغنياء وفقراء، بيض أو ملونين، أمريكيين أو مهاجرين، كي يترجموا إلى واقع ملموس، الأفكار التي تنادي بها أمريكا.

كان أندرو غروف المولود في هنغاريا باسم "أندراس غراف" أحد أولئك المقاولين. فرّ غروف الذي كان في سن العشرين مع عائلته من الفوضى التي سادت هنغاريا في حقبة الثورة، ووصل إلى مدينة نيويورك على متن سفينة متهالكة في السنة اللاحقة. لم يلتحق غروف شأنه في ذلك شأن كلاينر، بمدرسة راقية. كان الأول في قائمة الخريجين من جامعة City College في نيويورك حيث كان خلال سني دراسته يعمل نادلاً في أحد المطاعم كي يغطي نفقاته الدراسية. ونظراً لأنه كان يكره البرد القارص الذي يطبع فصل الشتاء في منطقة الشمال الشرقي، اتجه غروف إلى جامعة كاليفورنيا في بيركلي حيث حصل من هناك على شهادة الدكتوراه في الهندسة الكيميائية سنة ١٩٦٣م.

كانت أمريكا بالنسبة لغروف بحق، أرض التسامح والفرص. تمكن غروف الصبي أن يختبئ من النازيين في هنغاريا مع بقية عائلته، لكنه وقع في شرك الإذلال بعد الحرب من قبل أحد أصدقاء طفولته الذي أبلغه بأن والده منعه من اللعب مع الأولاد اليهود. عندما أصبحت هنغاريا فيما بعد إحدى الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي، واقتحمت الدبابات السوفيتية هنغاريا، بدت الاحتمالات المستقبلية بالنسبة لغروف أكثر كآبة.

كانت كاليفورنيا تحت الشمس الدافئة عالماً يختلف كلياً وجزئياً عن العالم الذي أتى منه غروف. حصل غروف على وظيفة في شركة Fairchild Semiconductor التي أسسها يوجين كلاينر. هناك، حاز غروف على إعجاب الجميع ليس فقط بسبب اندفاعه وذكائه، بل بسبب اهتمامه غير العادي بأدق التفاصيل. عندما ترك روبرت نويس وغوردون مور الشركة التي كانا من مؤسسيها، من أجل تأسيس شركتهما الخاصة بهما سنة ١٩٦٨، طلبا إلى غروف أن يكون مديراً للعمليات في الشركة الجديدة. كان القرار مفاجئاً للكثيرين: لم تساعد لكنة غروف الهنغارية الثقيلة، والمشكلات التي يعانيها في السمع في جعله أفضل الخيارات لهذا الموقع. لكن نويس ومور كان لديهما معيار وحيد لشغل هذه الوظيفة: أرادا التعاقد مع أفضل المواهب المتوافرة.

كان نويس أحد مخترعي الدائرة المدمجة. وكان مور أفضل مهندس نظري في شركة Fairchild. كانت خطتهما لتأسيس شركة جديدة تتضمن تحويل الدائرة المدمجة ذات الترانزيستور التعددي إلى جهاز ذاكرة. في سنة ١٩٦٨، كان يتم تخزين ذاكرة الكومبيوتر بموجب تكنولوجيا المركز المغناطيسي. اعتقد نويس ومور أن بوسعهما تجميع عدد أكبر من الترانزيستورات على رقائق السليكون التي قاموا بتصنيعها ومن ثم تحويلها إلى أجهزة ذاكرة أصغر وأرخص وأقوى من الذاكرة المبنية على أساس تكنولوجيا المركز المغناطيسي. باختصار، قرر كل من نويس ومور البدء ببناء ما سيطلق عليه لاحقاً اسم المعالج المجهري الذي يعرف أيضاً باسم الرقاقة المجهرية. أطلقا على شركتهما اسم شركة الإلكترونيات المدمجة Integrated Electronics التي عرفت فيما بعد بشركة Intel.

من اللافت أن الشخص الذي اعتُبِر على نطاق واسع، أنه القوة الدافعة لشركة Intel لم يكن نويس أو مور، بل آندي غروف. قبل أن يكون بإمكان هذه الشركة إنتاج معالجاتها المجهرية على نطاق واسع، كانت هناك آلاف المشكلات التي لا بد من حلها أولاً، وهذه المشكلات متنوعة فهي تجارية وتقنية وإدارية وإستراتيجية. وكان غروف وليس غيره، هو الذي وجد حلولاً لجميع تلك المشكلات. أصبح غروف الذي وصُف بأنه واحد من ثلاثة مؤسسين لهذه الشركة رئيساً لها سنة ١٩٧٩، والمسؤول التنفيذي الرئيس فيها سنة ١٩٨٧. عندما أعلنت مجلة تايم أن غروف هو رجل العام لسنة ١٩٩٧، فإنها وصفته بأنه "أكثر شخص مسؤول" عن صناعة الرقاقة المجهرية، ومن ثَمّ الثورة الرقمية التي - بحسب مجلة تايم - حولت نهاية القرن العشرين "بنفس الطريقة التي حولت فيها الثورة الصناعية نهاية القرن الذي سبقه."

بلغت قيمة شركة Intel تحت قيادة غروف ١١٥ بليون دولار، أي أعلى من قيمة شركة IBM. أنتجت هذه الشركة حوالي تسعين في المئة من المعالجات المجهرية للكومبيوترات الشخصية -حيث تمخضت عن "كدريليون" Quadrillion ترانزيستور كل شهر، كل سبعة ملايين منها مطبوع على رقاقة من السليكون أصغر من القطعة

النقدية المعدنية. تفوقت شركة Intel على شركات أجنبية عملاقة في هذا المجال خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين مثل Samsung، و Toshiba، و Hitachi، و Fujitsu، و NEC، و Siemens. أما اليوم، - وبالرغم من المنافسة الشديدة وبعض الأزمات هنا وهناك - فتظل شركة Intel أكبر منتج في العالم للمعالجات المجهرية[٣٠].

يُعد اختراع الرقاقة المجهرية جوهر عصر الكومبيوتر، تماماً كما كان اختراع الطباعة والمحرك البخاري الأساس في عصريهما. إنها الأساس الذي تستند إليه جميع برامج الكومبيوتر والأجهزة التي يتكون منها، والتي تنتج لنا منتجات مثل: CDs، و DVDs، و VCRs، و iPod، و iTunes، و TiVo، والكاميرات الرقمية، وأجهزة الهاتف الخلوي، والهواتف الذكية (BlackBerries)، والمنتجات الأخرى التي غيرت حياة البشر وطرائق تفكيرهم واتصالاتهم. كما أدت إلى تلك الفورة في مجال الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعتمد على التواصل من خلال شبكة الإنترنيت، والتي سمّاها توماس فريدمان "عصر المواهب الجديدة".

كانت قصة نجاح غروف إحدى القصص التي تطفو فوق بحر النجاح الذي حققه رأسمال المهاجرين المغامر ، والذي غمر الولايات المتحدة بالثروة، وارتقى بالبلاد إلى سنام التفوق العالمي اقتصادياً وتكنولوجياً في العقود الأخيرة من القرن العشرين من دون منافس. من بين آلاف من الشركات الهندسية وشركات التكنولوجيا التي بدأت العمل في وادي سليكون بين سنتيّ ١٩٩٥ و٢٠٠٥، كانت هناك ما نسبته ٥٢،٤ في المئة من هذه الشركات التي تضم واحداً من المهاجرين على الأقل من بين كبار مؤسسيها. هاجر كل من فينود كوسلا، المؤسس المشارك لشركة Sun Microsystems وصابر باتيا، المؤسس المشارك لشركة Hotmail من الهند. أما بيرنر- لي مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية، فقد قدم إلى أمريكا من بريطانيا. وفي سنة ١٩٩٨، حصل الطالب الروسي الشاب سيرجي برين على إجازة دراسية من برنامج الدكتوراه في علوم الكومبيوتر بجامعة ستانفورد، وأسس شركة أبحاث

صغيرة في مجال الإنترنيت مع زميل له في الدراسات العليا اسمه لاري بيج. هذه الشركة التي تدعى "غوغل Google" تستخدم اليوم أكثر من عشرة آلاف موظف، ويبلغ رأسمالها في السوق أكثر من ١٣٦ بليون دولار.

كان هناك بطبيعة الحال من بين الآلاف من العباقرة والمبدعين وأصحاب الرؤى الذين أنشؤوا وادي سليكون العديد من أبناء الجيل الثالث والخامس والسابع من الأمريكيين. على سبيل المثال، لم يكن فريد تيرمان، عميد كلية الهندسة وصاحب النفوذ القوي في جامعة ستانفورد في خمسينيات القرن العشرين من المهاجرين، وكذلك بيل هوليت، وديف باكارد، وروبرت نويس، وغوردون مور، وبيل غيتس، وستيف جوبز. كما لم تقتصر الثروات الطائلة التي تحققت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على المهاجرين. على العكس من ذلك، كانت الفورة في الثروة التي لم يسبق لها مثيل تُظهر من جديد القدرة الاستثنائية للاقتصاد الأمريكي على مكافأة الاستثمارات والمواهب من أي خلفية أتت، سواء كانت محلية أو مستوردة. من بين أربعمئة من أكثر الأشخاص ثراء في الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠، كان ثلثا هذا العدد من الذين بنوا ثرواتهم من الصفر [٣١].

تُرجِمت السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية بشكل مباشر إلى تفوق عسكري. تمتلك الولايات المتحدة اليوم عشر حاملات طائرات من طراز نيميتز Nimitz، التي تعمل بالطاقة النووية، تستطيع كلّ منها حمل أكثر من سبعين طائرة مقاتلة. ليست لدى أي دولة أخرى في العالم حاملة طائرات واحدة يمكن مقارنتها من قريب أو بعيد بأي من أفراس البحر الهائلة الحجم تلك. كما أن لدى الولايات المتحدة أسطولاً من طائرات الستيلث التي لا يلتقطها الرادار، كل واحدة منها مزودة بطن من القنابل الموجهة بواسطة الرادار. لا توجد لدى أي دولة أخرى طائرة على هذه الشاكلة. كما أن الولايات المتحدة تمتلك مخزوناً من القنابل والصواريخ الذكية هو الأضخم في العالم، بالإضافة إلى طائرات من دون طيار تطير على ارتفاعات شاهقة، وأنظمة مراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية، والدبابات المدرعة المجهزة

بأجهزة رؤية ليلية، وكشافات تعمل على أشعة الليزر، وغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية – ما كان لأي من تلك الأسلحة أن يكون ممكناً لولا تكنولوجيا المعالج المجهري الجديدة [٣٢].

باختصار، إن تبوء الولايات المتحدة مركز السيطرة على العالم اعتمد بشكل رئيس على فوزها بالسباق لامتلاك التكنولوجيا المتقدمة. ولكن، في الحادي عشر من شهر أيلول، سبتمبر، انقلبت التكنولوجيا على الولايات المتحدة.